

قدم له أصحاب الفضيلة

د/ علي بن عبد الرحمن الحذيفي

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف
وعضو هيئة التدريس بقسم القراءات بالجامعة الإسلامية
ورئيس اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية

د/ أحمد بن عيسى المعصراوي

أستاذ الحديث بجامعة الأزهر
ورئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف
بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

الشيخ عبد الوهاب بن مرعي العمري

أستاذ العلوم الشرعية بمعهد بيشة العلمي
التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تأليف

السيد بن أحمد بن عبد الرحيم

طبع على نفقة بعض المحسنين بالتعاون مع قسم التوعية الإسلامية
بإدارة التربية والتعليم في محافظة بيشة
بالمملكة العربية السعودية

إهداء ٢٠١٢
السيد احمد عبد الرحيم السيد
جمهورية مصر العربية

إهداء ٢٠١٢
السيد احمد عبد الرحيم السيد
جمهورية مصر العربية



قدّم له أصحاب الفضيلة

د/ علي بن عبد الرحمن الحذيفي

إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف
وعضو هيئة التدريس بقسم القراءات بالجامعة الإسلامية
ورئيس اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية

د/ أحمد بن عيسى المعصراوي

أستاذ الحديث بجامعة الأزهر
ورئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف
بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

الشيخ عبد الوهاب بن مرعي العمري

أستاذ العلوم الشرعية بمعهد بيشة العلمي
التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تأليف

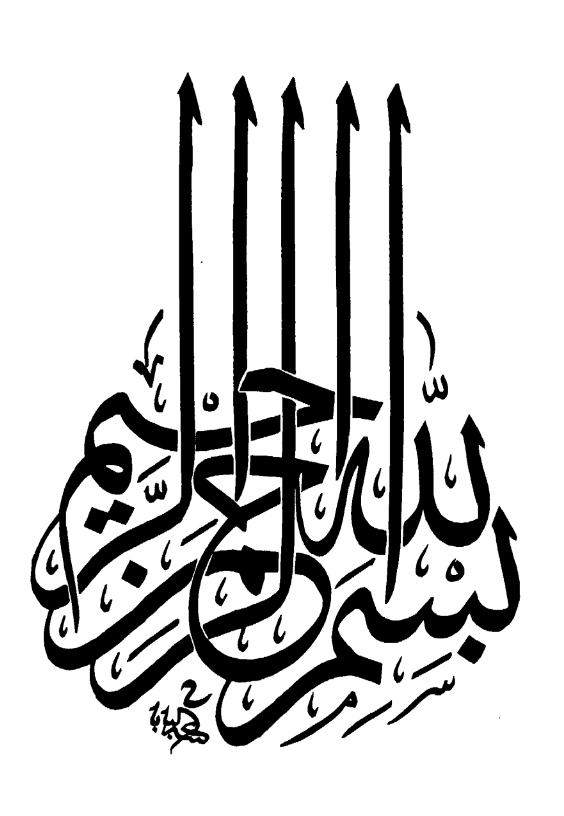
السيد بن أحمد بن عبد الرحيم

طبع على نفقة بعض المحسنين بالتعاون مع قسم التوعية الإسلامية
بإدارة التربية والتعليم في محافظة بيشة
بالمملكة العربية السعودية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السيد، السيد أحمد عبدالرحيم
رد الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات./ السيد أحمد عبد الرحيم السيد .- بيشة، ١٤٢٥هـ
١٢٨ ص ١٧ x ٢٤سم.
ردمك: ٢-٧٥٠-٤٤-٩٩٦٠
١- القرآن - القراءات والتجويد
أ - العنـوان
ديوي ٢٢٨,١٦ ١٤٢٥/١٧٧٧

رقم الإيداع: ١٤٢٥/١٧٧٧
ردمك: ٢-٧٥٠-٤٤-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من تعاون وأسهم في سبيل إخراج هذا العمل ..

داعيا الله عز وجل أن يجعله في موازين حسناتهم يوم القيامة ، وأن يحقق به النفع والقناعة في سدّ هذا الباب ، وأن يجعله في رضاه .

المؤلف

كلمات أصحاب الفضيلة
الذين قدموا للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد .

فقد اطلعت على تأليف الشيخ / السيد بن أحمد بن عبد الرحيم المسمى : (رد الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات) فألفيته قد رد على الأقوال التي تثير الشبهة حول قراءة الإمام حمزة بن حبيب الزيات ، أحد الأئمة السبعة في القراءات ، بأسلوب علمي مقنع ، وأكد على ما استقر عليه الأمر عند أهل العلم بتواتر قراءة هذا الإمام ، وأنه لا مطعن في أي حرف من قراءته ، ولا في أي حرف من قراءات الأئمة العشرة ، واعتذر لمن أثار شبهةً حول هذه القراءة بوجوه مقنعة ، وهذا الذي ذكره من التأكيد على تواتر قراءة حمزة وغيره من القراء العشرة هو الذي يقرره أهل العلم ، ولا يلتفت إلى قولٍ يُخالف ذلك ، والمؤلّف عظيم الفائدة في بابه . وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه

علي بن عبد الرحمن الحذيفي

١٤٢٥/٢/١٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :
فقد اطلعت على تأليف الشيخ السيد بن أحمد بن عبد الرحيم
المسمى : رد الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات
فألفيته قد رد على الأقوال التي تثير الشبهة حول
قراءة الإمام حمزة بن حبيب الزيات أحد الأئمة
السبعة في القراءات بأسلوب علمي مقنع وأكد
على ما استقر عليه الأمر عند أهل العلم بتواتر
قراءة هذا الإمام وأنه لا مطعن في أي حرف من
قراءته ولا في أي حرف من قراءات الأئمة العشرة
واعتذر لمن أثار شبهة حول هذه القراءة بوجوه
مقنعة وهذا الذي ذكره من التأكيد على تواتر
قراءة حمزة وغيره من القراء العشرة هو الذي يقرره
أهل العلم ولا يلتفت إلى قول يخالف ذلك والمؤلف
عظيم الفائدة في بابه وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه
علي بن عبد الرحمن الحذيفي [توقيع] ١٦/٢/١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجاً ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله القائل : " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف " .

وارض اللهم عن أئمتنا هداة الهدى الذين نقلوا إلينا هذا القرآن كما تلقوه من فم سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – دون تحريف ولا تبديل .. وبعد .

فقد اطلعت على كتاب (رد الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات) في الرد على الطعن في قراءة الإمام حمزة الكوفي ، للأخ الفاضل الكريم الشيخ / السيد أحمد عبد الرحيم والذي تناول فيه ما ورد من اعتراضات من بعض الأئمة على قراءة الإمام حمزة وقد أجاد الشيخ السيد وأفاد في عرضه للقضية وتفنيده لهذه الآراء بالحجج الدامغة . وإني أرى أنه لا مجال للطعن قديماً أو حديثاً في قراءة نقلها أحد الأئمة ورواها وتلقاها عن كبار التابعين عن أكابر الصحابة الأجلاء ، كابن مسعود ، وزيد ، وابن عباس رءوس الإسناد في القراءة ، وهم قد تلقوها من أفصح العرب والعجم – صلى الله عليه وسلم – وهذا أمر يوجب القطع بصحة القراءة .

ونحن نعلم أن القراءة سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف على حال هيئتها دون اجتهاد فيها فلا يعقل أن يقال : إن الإمام حمزة قد أتى ببعض الألفاظ التي تخالف قواعد اللغة ، فهذا أمر غريب جداً لأنه لا يحق لأحد من أهل اللغة الاعتراض على قراءة من القراءات المتواترة الثابتة عن رسول

الله – صلى الله عليه وسلم – حيث إن القراءات المتواترة الصحيحة السند عن سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا مجال فيها لمراعاة الفصيح والأفصح بل الأثبت أثراً ، لأن المقام في قبول القراءة الرواية حيث لا مجال فيه للدراية ، فمتى صحت الرواية قدمت على الدراية .

كما أن القواعد العربية قامت على استقراء ناقص ، ولذلك هناك فرق بين منهج النحاة ومنهج القراء يُرجع إليه عند الحديث عن أسباب اختلاف القراء والنحاة لمن يريد ذلك ، ثم إن الإمام حمزة لم ينفرد بقراءة بل معظم قراءته يشاركه فيها الإمام الكسائي وشعبة وغيرهم من القراء السبعة ، وما ورد عن بعض أئمة السلف في كراهتهم لقراءة حمزة فلعله قد سمعها ممن لا يجيدها ولا يجيد ضبطها ، فهناك ضوابط لصحة القراءة حتى تكون مقبولة ، وإذا لم يقرأ أو يلتزم القارئ بهذه الضوابط لا شك أن تكون القراءة في محل الكراهة ، حيث قد خرج بها عن ضوابطها الشرعية التي تخل بجمالها وحسنها ، وعلى هذا يحمل كلام أئمتنا الكرام .

وكما سبق أن ذكرت أن هذه القراءات كلها قد رواها هؤلاء الأئمة العظام عن أكابر التابعين عن أكابر الصحابة رءوس الإسناد عن سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن جبريل عن اللوح المحفوظ عن رب العزة جل جلاله .

وإني أسأل الله تعالى أن يبارك في الأخ الفاضل / الشيخ السيد ، في ذوده ودفاعه عن أئمتنا أئمة القرآن حتى لا يكون هناك مجال للتشكيك في كتابنا المقدس . وأئمتنا الكرام الذين نقلوه إلينا مسلسلاً بالسند المتواتر

المتصل بسيدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بارك الله فيه وفي كل من يدلي بدلوه في هذا المجال . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد .

أحمد عيسى المعصراوي

أستاذ الحديث بجامعة الأزهر الشريف

ورئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف

بمجمع البحوث الإسلامية

٢٠٠٤/٣/٢٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله القائل "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف". وارض اللهم عن أئمتنا هداة الهدى الذين نقلوا إلينا هذا القرآن كما تلقوه من فم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم دون تحريف ولا تبديل

وبعد

فقد اطلعت على كتاب "ردّ الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات" في الرد على الطعن في قراءة الإمام حمزة الكوفي للأخ الفاضل الكريم الشيخ/ السيد أحمد عبد الرحيم. والذي تناول فيه ما ورد من اعتراضات من بعض الأئمة على قراءة الإمام حمزة وقد أجاد الشيخ السيد وأفاد في عرضه للقضية وتفنيده لهذه الآراء بالحجج الدامغة. ورأيي أرى أنه لا مجال للطعن قديما أو حديثا في قراءة تلقاها أحد الأئمة ورواها وتلقاها عن كبار التابعين عن أكابر الصحابة الأجلاء كابن مسعود وزيد وابن عباس رؤوس الإسناد في القراءة وهم قد تلقوها من أفصح العرب والعجم صلى الله عليه وسلم وهذا أمر يوجب القطع بصحة القراءة.

ومن المعلوم أن القراءة سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف على حال هيئتها دون اجتهاد فيها فلا يعقل أن يقال إن الإمام حمزة قد أتى ببعض الألفاظ التي تخالف قواعد اللغة فهذا أمر غريب جدا لأنه لا يحق لأحد من أهل اللغة الاعتراض على قراءة من القراءات المتواترة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث إن القراءات المتواترة الصحيحة السند عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مجال فيها لمراعاة الفصيح والأفصح بل الأثبت أثرا لأن المقام في قبول القراءة الروايات حيث لا مجال فيه للدراية فمن ثم الرواية قدمت على الدراية.

كما أن القواعد العربية قامت على استقراء ناقص ولذلك هناك فرق بين منهج النحاة ومنهج القراء يرجع إليه عند الحديث عن أسباب اختلاف القراء والنحاة لمن يريد ذلك. ثم إن الإمام حمزة لم ينفرد بقراءة بل معظم قراءاته يشاركه فيها الإمام الكسائي وشعبة وغيرهم من القراء السبعة وما ورد عن بعض أئمة السلف في كراهتهم لقراءة حمزة فلعله قد سمعوا

ممن لا يجيدها ولا يجيد ضبطها فهناك ضوابط لصحة القراءة حتى تكون مقبولة وإذا لم تقرأ أو يلتزم القارئ بهذه الضوابط لا شك أن تكون القراءة في محل الكراهة حيث قد خرج بها عن ضوابطها الشرعية التي تخل بجمالها ورونقها وعلى هذا محمل كلام أئمتنا الكرام.

وكما سبق أن ذكرت أن هذه القراءات كلها قد رواها هؤلاء الأئمة العظام عن أكابر التابعين عن أكابر الصحابة رؤس الإسناد عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن اللوح المحفوظ عن رب العزة جل جلاله.

وإني أسأل الله تعالى أن يبارك في الأخ الفاضل/ الشيخ السيد في ذوده ودفاعه عن أئمتنا أئمة القرآن حتى لا يكون هناك مجال للتشكيك في كتابنا المقدس وأئمتنا الكرام الذين نقلوه إلينا مسلسلا بالسند المتواتر المتصل لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله فيه وفي كل من يدلي بدلوه في هذا المجال. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

أحمد عيسى المعصراوي
أستاذ الحديث بجامعة الأزهر
ورئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف
بمجمع البحوث الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد عبده ، وعلى آله وصحبه وبعد .

شيخنا الفاضل الجليل / سيد بن أحمد بن عبد الرحيم .

أتممت قراءة هذا الكتاب يوم الأحد ١٤٢٥/٢/١ هـ وسرني والله كثيراً لما فيه من الذَّبِّ عن إمام من أئمة المسلمين ، بل عن أئمة كُثُر من أئمة المسلمين بتوجيهك السديد المبني على الحجج القاطعة ، والاستدلالات الدامغة ، التي أزالت لبساً كبيراً يحصل لمن يطلع على كلام هؤلاء الأئمة في بعضهم ، فلما وجهت آراءهم في بعضهم ، والتمست الأعذار لهم بما قامت عليه الأدلة ، كشفتَ عن الحق الغطاء ، وأظهرت الفصل بعد الخفاء ، ونشرت علماً غزيراً ، وجددت أثراً دثيراً .

أجزل الله لك المثوبة ، ورفع قدرك ، وأنار بصيرتك ، وثبت حجتك وجمعنا بك وبهم في جنات النعيم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

والسلام عليكم

أخوكم ومحبكم

عبد الوهاب بن مرعي العمري

١٤٢٥/٢/١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على محمد عبده وعلى آله وصحبه وبعد:

شيخنا الفاضل الجليل / سعيد بن أحمد بن عبد الرحيم

أتممت قراءة هذا الكتاب يوم الأحد ١/ ٢/ ١٤٢٥هـ وسرني ما رأيت كثيراً لما فيه من الذب عن إمام من أئمة المسلمين بل عن أئمة كثير من أئمة المسلمين بتوجيهك السديد المبني على الحجج القاطعة والاستدلالات الدامغة التي أزالت لبساً كثيراً يحصل لمن يطلع على كلام صدر لدى الأئمة في بعضهم فلما وجهت آراءهم في بعضهم والتمست الأعذار لهم بما قامت عليه الأدلة كشفت عن الحقيقة الغطاء وأظهرت الفضل بعد الخفاء ونشرت علماً غزيراً ووجدت أجراً كثيراً

أجزل الله المثوبة ورفع قدرك وأنار بصيرتك وثبت حجتك وجمعنا بك وبسائر إخواننا في جنات النعيم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً

والسلام عليكم

أخوكم ومحبكم

عبد الوهاب بن مرعي [illegible]

١/٢/١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد النبي العربي الأمين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، ومن تبعهم على الهدى إلى يوم الدين أما بعد :

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية[١] – رحمه الله –:

" وأمّا من علم نوعاً و لم يعلم غيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه ، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ، ولا أن يخالفه ، كما قال النبي – صلى الله عليه وسلم – : (لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا)"[٢].

وقال الإمام الذهبي[٣] –رحمه الله – : " ومن جهل شيئاً عاداه .... فعند القراء أشياء متواترة دون غيرهم ، وعند الفقهاء مسائل متواترة عن أئمتهم لا يدريها القراء ، وعند المحدثين أحاديث

---

(١) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم شيخ الإسلام أبو العباس النميري الحراني ، ولد سنة ٦٦١ هـ ، وتوفي سنة ٧٢٨ هـ ، إمام حجة في مختلف العلوم ، وله في القراءات أقوال وردود اعتمد عليها الإمام ابن الجزري .

(٢) مجموع الفتاوى ٣٩٤/١٣ ، جاء هذا في سياق كلامه – رحمه الله – عن إثبات صحة قراءات الأئمة العشرة ، والحديث المذكور رواه الإمام البخاري في صحيحه ٨٤٩/٢ ، والإمام أحمد في مسنده ٤١٣/١.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ، ولد سنة ٦٧٣هـ وتوفي سنة ٧٤٨ هـ ، وهو صاحب المؤلفات المشهورة منها : تاريخ الإسلام ، وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال ، وتذكرة الحفاظ ، والعبر في خبر من غبر ، ومعرفة القراء الكبار ، والمعجم الكبير والمعجم المختص بالمحدثين ، وغيرها من المؤلفات في شتى العلوم .

متواترة قد لا يكون سمعها الفقهاء أو أفادهم ظنا فقط ، وعند النحاة مسائل قطعية ، وكذلك اللغويون .

وليس من جهل علما حجة على من علمه ، وإنما يقال للجاهل : تعلم وسل أهل العلم إن كنت لا تعلم ، ولا يقال للعالم : اجهل ما تعلم رزقنا الله وإياكم الإنصاف "[1] .

من هذا المنطلق يجب على المسلم أن يتحرز لدينه ، فلا يردد ما يسمع ولا ما يقرأ من طعن فيما نقله إمام من الأئمة قبل الرجوع إلى أهل هذا العلم والتثبت منهم ، حتى وإن كان هذا الكلام صدر عن إمام ممن يقتدى بهم فإنك لا تدري ما الدافع لهذا الكلام وعلى أي الوجوه يحمل .

وقد تردد في هذه السنوات كلام في قراءة الإمام حمزة ، وكان الأمر في بدايته لا يدعو للاهتمام ، لأنه لم يتعد فئة قليلة في أمكنة محدودة .

ثم امتدت فروع هذا الكلام واتسعت دوائره ، حتى صار مطروحا للمناقشة على صفحات الإنترنت .

فأصبح الأمر عظيم الأهمية ولا يجوز السكوت عنه ، فوجب بحث الموضوع من جذوره وكشف شبهاته وملابساته .

وكان من المفترض عدم الخوض في هذا الموضوع وتجديد الكلام فيه خاصة وقد حسمه المتقدمون .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧١/١٠ ،جاء هذا في سياق دفاعه – رحمه الله – عن قراءة يعقوب الحضرمي.

قال الإمام الذهبي : " قد انعقد الإجماع على تلقي قراءة حمزة بالقبول والإنكار على من تكلم فيها ؛ فقد كان من بعض السلف في الصدر الأول فيها مقال "[١].

ووجود الطعن في قراءة الإمام حمزة في بعض كتب الفقه التي يتدارسها طلبة العلم ، ويتناولها القاصي والداني ، يوجب إخراج عملٍ مستقلٍ يحسم الأمر ويصحح المفاهيم ، خاصةً وأن الكثير لا دراية لهم بالقراءات وأحوالها .

وما أقدمت على هذا الأمر إلا بعد مشورة من يوثق بعلمهم وفضلهم وما كنت أحب أن أتعرض لمثل هذا في وجود من هو أولى به من كبار أهل التخصص ، وما هي إلا غيرة على كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وقد اشتملت هذه الدراسة على العناصر التالية :

أولاً : نسب الإمام حمزة وشيوخه وتلاميذه .

ثانياً : ما جاء في توثيق الإمام حمزة والثناء عليه .

ثالثاً : إثبات صحة قراءة الإمام حمزة .

رابعاً : ما جاء في توثيق قراءة الإمام حمزة .

خامساً : الفرق بين الاختلاف اللفظي والاختلاف الأدائي في القراءات .

سادساً : ما جاء في قراءة الإمام حمزة من كلام .

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٦٠٥ .

سابعاً : الرد على ما جاء في أداء قراءة الإمام حمزة .

ثامناً : ما يحمل عليه الكلام في قراءة الإمام حمزة .

تاسعاً : ما جاء في النهي عن التقول في القراءات أو تفضيل قراءة علـــى أخرى .

عاشراً : رسومات توضيحية لسند الإمام حمزة .

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

أولا : نسب الإمام حمزة وشيوخه وتلاميذه :

هو : حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي الزيات مولى آل عكرمة بن رِبْعي التَّيْمي ، أصله فارسي[1] .

مولده ووفاته :

ولد سنة ثمانين ، وأدرك الصحابة بالسن ، فلعله رأى بعضهم . وتوفي سنة ست وخمسين ومائة ، بمدينة حلوان[2] .

وكان يعمل تاجراً ، فكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ، ويجلب الجبن والجوز من حلوان إلى الكوفة .

شيوخه :

١) طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد الهمداني الكوفي المتوفى سنة ١١٢ ، ١١٣ هـ .

٢) عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد أبو إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي ، وفاته بين ١٢٧ ، ١٣٠ هـ .

٣) حمران بن أعين أبو حمزة الكوفي ، المتوفى في حدود ١٣٠ هـ .

٤) منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي ، المتوفى سنة ١٣٣هـ .

---

(١) الطبقات الكبرى ٣٨٥/٦ ، كتاب الثقات ٢٢٨/٦ ، وفيات الأعيان ٢١٦/٢ ، تهذيب الكمال ٣١٤/٧ ، معرفة القراء الكبار ١١١/١ ، تاريخ الإسلام ٣٨٣/٩ ، سير أعلام النبلاء ٩٠/٧ ، غاية النهاية ٢٦١/١ ، تهذيب التهذيب ٢٧/٣ .

(٢) قال صاحب وفيات الأعيان : وحُلْوَان مدينة في أواخر سواد العراق مما يلي بلاد الجبل .

٥) المغيرة بن مقسم أبو هشام الضبي الكوفي الضرير ، وفاته بين ١٣٣ و١٣٦هـ .

٦) ليث بن أبي سليم أبو بكر الكوفي ، وفاته بين ١٣٨ و ١٤٣ هـ .

٧) جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى سنة ١٤٨ هـ .

٨) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكوفي ، المتوفى سنة ١٤٨ هـ .

٩) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمن الأنصاري ، المتوفى سنة ١٤٨ هـ .

فهؤلاء شيوخه في القرآن وحدث عن غيرهم .

من أشهر تلاميذه :

١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، المتوفى سنة ١٦١ هـ .

٢) إبراهيم بن أدهم بن منصور أبو إسحاق التيمي البلخي ، المتوفى سنة ١٦١ هـ

٣) علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي الكوفي ، المتوفى سنة ١٨٩ هـ .

٤) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر أبو عيسى الكوفي ، المتوفى بين ١٨٠ ، ٢٠٠ هـ .

٥) محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن الكوفي ، المتوفى سنة ١٩٥ هـ .

٦) شعيب بن حرب بن بسام بن يزيد أبو صالح المدائني نزيل مكة المتوفى سنة ١٩٦ ، ١٩٧ هـ .

٧) يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد اليزيدي ، المتوفى سنة ٢٠٢ هـ .

٨) الحسين بن علي بن الوليد أبو عبد الله الجعفي الكوفي ، المتوفى سنة ٢٠٣ هـ .

٩) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار أبو محمد العبسي الكوفي ، المتوفى سنة ٢١٣ هـ ، ٢١٤ هـ .

١٠) قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان أبو عامر الكوفي ، المتوفى سنة ٢١٥ هـ .

١١) عبد الله بن صالح بن مسلم بن صالح أبو أحمد العجلي الكوفي المتوفى سنة ٢٢١ هـ .

١٢) حمزة بن القاسم أبو عمارة الأحول الأزدي الكوفي .

١٣) عبد الرحمن بن سكين أبو محمد بن أبي حماد الكوفي .

١٤) عبد الرحمن بن قلوقا الكوفي .

١٥) محمد بن الهيثم النخعي الكوفي .

١٦) يحيى بن علي الخزاز .

١٧) إبراهيم بن علي الأزرق .

وعدد غيرهم .

ثانيا : ما جاء في توثيق الإمام حمزة والثناء عليه .

فقد أثنى على الإمام حمزة ووثقه عدد من كبار علماء الإسلام ، نقتصر منهم على الآتي :

١- ورد أن سليمان الأعمش كان إذا رأى حمزة مقبلاً قال : (وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾) سورة الحج .

ونُقِل عنه أيضاً أنه كان إذا رآه قال : " هذا حبر القرآن "[١]

وسبق أن الأعمش من شيوخ حمزة .

٢- **قال ابن فضيل :**[٢]

" ما أحسب أن الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة "[٣]

٣- **وقال حسين الجعفي :**[٤]

" ربما عطش حمزة فلا يستقي كراهية أن يصادف من قرأ عليه "[٥]

٤- **وقال عبيد الله بن موسى :**[٦] " كان حمزة يقرئ القرآن حتى يتفرق الناس ، ثم ينهض فيصلي أربع ركعات "[٧]

---

(١) معرفة القراء الكبار ١١٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٩٢/٧ ، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ .

(٢) تقدم من تلاميذ حمزة .

(٣) معرفة القراء الكبار ١١٦/١ ، تاريخ الإسلام ٣٨٥/٩ ، سير أعلام النبلاء ٩١/٧ ، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، تهذيب التهذيب ٢٨/٣ .

(٤) تقدم من تلاميذ حمزة.

(٥) معرفة القراء الكبار ١١٦/١ ، تاريخ الإسلام ٣٨٥/٩ ، سير أعلام النبلاء ٩١/٧ .

(٦) تقدم من تلاميذ حمزة .

(٧) معرفة القراء الكبار ١١٥/١ .

٥- وقال ابن سعد في طبقاته :[١]

" وكان حمزة رجلاً صالحاً ، وكانت عنده أحاديث ، وكان صدوقاً صاحب سُنَّة"[٢]

٦- وقال يحي بن معين[٣] : " حمزة الزيات ثقة "[٤]

٧- وقال أحمد العجلى :[٥] " حدثنا أبي قال : حمزة سنة يكون بالكوفة وسنة بحلوان ، فختم عليه رجل من أهل حلوان من مشاهيرهم ، فبعث إليه بألف درهم ، فقال لابنه : قد كنت أظن لك عقلاً ، أنا آخذ على القرآن أجراً ؟ أرجو على هذا الفردوس "[٦]

٨- وقال النسائي[٧] **:**

" حمزة الزيات ليس به بأس "[٨]

---

(١) هو محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري ، ولد سنة ١٦٨ هـ ، وتوفي سنة ٢٣٠ هـ ، وهو صاحب الطبقات الكبرى .

(٢) الطبقات الكبرى ٣٨٥/٦ .

(٣) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد أو زكريا المري البغدادي ، ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٢٣٣ هـ .

(٤) التاريخ لابن معين ١٣٤/٢ .

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم الحافظ أبو الحسن العجلي الكوفي ، ولد سنة ١٨٢ هـ وتوفي سنة ٢٦١ هـ ، وتقدم والده ممن قرأ على الإمام حمزة .

(٦) معرفة القراء الكبار ١١٣/١ .

(٧) هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان أبو عبد الرحمن النسائي الخرساني ، ولد سنة ٢١٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٠٣ هـ ، وهو صاحب السنن .

(٨) ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، القراء الكبار ١١٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٩٢/٧ .

٩- وقال الحافظ الرازي :[١]

" حدثنا عبد الرحمن ، أنا حرب بن إسماعيل ، فيما كتب إلي قال : قال أحمد بن حنبل : حمزة الزيات ثقة في الحديث "[٢]

١٠- وقال ابن حبان :[٣]

" وكان من علماء أهل زمانه بالقراءات ، وكان من خيار عباد الله عبادةً وفضلاً وورعاً ونسكاً "[٤]

١١- وقال ابن أبي مريم الفسوي :[٥]

" وكان حمزة عالماً فاضلاً ، مجيداً للقراءة ، مشتهراً بالزهد "[٦]

١٢- وقال الإمام الشاطبي :[٧]

وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ   إِمَاماً صَبُوراً لِلْقُرَانِ مُرَتِّلا [٨]

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي أبو محمد الرازي ، توفي سنة ٣٢٧ هـ ، وهو صاحب كتاب " الجرح والتعديل " .

(٢) كتاب الجرح والتعديل ٣/٢١٠ .

(٣) هو محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم الحافظ التميمي البستي ، توفي سنة ٣٥٤ هـ ، وهو صاحب كتاب " الثقات " .

(٤) كتاب الثقات ٦/١٣٤ ، وتهذيب الكمال ٧/٣١٦ .

(٥) هو نصر بن علي بن محمد أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم ، توفي بعد سنة ٥٦٥ هـ ، وهو صاحب كتاب " الموضح في وجوه القراءات وعللها " .

(٦) الموضح ١/١٢٠ .

(٧) هو الإمام القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي ، توفي سنة ٥٩٠ هـ وهو صاحب المتن المشهور بالشاطبية .

(٨) متن الشاطبية ، البيت ٣٧ .

١٣ – وقال الإمام الذهبي :[١]

" وكان إماماً حجةً ، قيماً بكتاب الله تعالى ، حافظاً للحديث بصيراً بالفرائض والعربية ، عابداً خاشعاً قانتاً لله ، ثخين الورع عديم النظير .

ثم قال : وحديثه مخرج في صحيح مسلم ، وفي السنن الأربعة "[٢]

قلت : فمن كان هذا حاله فما الذي يُظَنُّ به فيما ينقله عن ربه ؟ فإذا كان ثقةً أميناً على حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فكيف يكون حاله مع كلام الله تعالى ؟ .

ثالثا : **إثبات صحة قراءة الإمام حمزة .**

مما يجب ضرورة اعتقاده لدى كل مسلم ، أن كل ما ثبتت قرآنيته فهو مكفول الحفظ على وجه التأكيد والتأييد ، قال جل شأنه :

(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾) سورة الحجر .

وقراءة الإمام حمزة من القراءات التي ثبتت قرآنيتها ، وانعقد الإجماع على صحتها ، وتواترت من خلال الصدور والسطور .

ومما يؤكد هذا ، ما يأتي :

أولاً : موافقتها لأركان القراءات الصحيحة التي اصطلح عليها أئمة هذا الشأن وهي :

---

(١) سبق في المقدمة .

(٢) معرفة القراء الكبار ١١٢/١ ، ١١٧ .

أ- موافقة اللغة العربية بوجه من وجوه النحو ، سواء كان هذا الوجه أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه .

ب- موافقة الرسم لأحد المصاحف العثمانية .

جـ- صحة السند إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم .

وقد نقل الإمام ابن الجزري[1] أقوال بعض المتقدمين في هذه الضوابط من بينهم الإمام مكي [2] ، فقال :

" وقال الإمام أبو محمد مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب " الكشف " : فإن سأل سائل فقال : فما الذي يُقْبلُ من القرآن الآن فَيُقرأُ به ، وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به ، وما الذي يقبل ولا يقرأ به ؟ .

فالجواب : أن جميع ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام :

قسم يقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن :

أ_ أن ينقل عن الثقات عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

ب- ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً .

جـ- ويكون موافقاً لخط المصحف .

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث ، قرىء به ، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه ، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جحده "[3]

---

(١) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف شمس الدين الحافظ أبو الخير ابن الجزري ، ولد سنة ٧٥١ هـ ، وتوفي سنة ٨٣٣ هـ ، وإليه المنتهى في غالب أسانيد العالم في القراءات .

(٢) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي القيرواني ثم الأندلسي ، ولد سنة ٣٥٥ هـ ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ .

(٣) النشر ١/١٣ ، ١٤ .

قلت : والشاهد من كلام مكي وارد في هذا القسم فقط ، ولا حاجة لنا في القسمين الآخرين ، للاختصار .

ومن أهم هذه الأركان الثلاثة ، ركن صحة السند إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد ينبني عليه صحة الركنين الآخرين ، فإذا صحت القراءة وتواترت عن – النبي صلى الله عليه وسلم – فإنها لا تخرج عن أوجه العربية ولا عن رسم أحد المصاحف العثمانية .

وقد ألحقت في نهاية الكتاب رسومات توضيحية لسند الإمام حمزة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – .

ثانيا : إجماع أهل التخصص على صحتها .

فقد أجمع أئمة القراءات سلفاً وخلفاً على صحة قراءة الإمام حمزة ، ولم يرد عن واحد منهم أنه تكلم فيها إلا شعبة كما سيأتي ، بل كانوا يردّون بشدة على من تكلم فيها .

فهذا الإمام أبو الحسن بن غلبون[1] يقول :

" فمن رد عليه – أي على حمزة – فإنما يرد على من قرأ عليه وعلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وكفى بذلك إثماً عظيماً وجهلاً مبيناً "[2]

قلت : وكان كلامه في سياق الدفاع عن قراءة حمزة .

---

(١) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي المصري ، المتوفى سنة ٣٩٩ هـ ، وهو من كبار شيوخ الإمام الداني .

(٢) التذكرة في القراءات الثمان ١/٤٨ .

وحتى من تشدد من المتقدمين من أئمة القراءات واقتصر على سبع من القراءات الصحيحة ، مثل : ابن مجاهد [(١)] وغيره ، جعل من بينها قراءة الإمام حمزة ، وأئمة القراءات هم الذين يعول على كلامهم في مثل هذا .

قال ابن مجاهد :

" والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوّليهم تلقّياً ، وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين ، أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه"[(٢)]

قلت : وكانت قراءة الإمام حمزة ضمن هذه القراءات التي أجمعت الأمة عليها.

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، ٢٤٥ – ٣٢٤ هـ ، وهو صاحب كتاب السبعة ، وغيره في القراءات .

(٢) كتاب السبعة ٤٩ .

رابعا : ما جاء في توثيق قراءة الإمام حمزة .

١- نقل عن الإمام أبي حنيفة [١] أنه كان يقول لحمزة :

" شيئان غلبتنا عليهما ، لسنا ننازعك فيهما : القرآن والفرائض "[٢]

٢- وقال سفيان الثوري :[٣]

" غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض "[٤]

٣- وقال ابن مجاهد [٥] :

" حدثني مُطَيَّن محمد بن عبد الله [٦] ، قال : حدثنا عقبة بن قبيصة بن عقبة[٧] ، قال : حدثني أبي[٨] ، قال : كنا عند سفيان الثوري فجاءه حمزة فكلمه ، فلما قام ، قال سفيان : أترون هذا ؟ ما قرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر "[٩]

---

(١) هو النعمان بن ثابت بن زوطي الإمام أبو حنيفة التيمي الكوفي ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ .

(٢) معرفة القراء الكبار ١/١١٣ ، ميزان الاعتدال ١/٦٠٥ .

(٣) تقدم من تلاميذ حمزة ، وقد عرض عليه القرآن أربع مرات .

(٤) معرفة القراء الكبار ١/١١٤ .

(٥) تقدم في إثبات صحة قراءة حمزة .

(٦) هو محمد بن عبد الله بن سليمان أبو جعفر الحضرمي الكوفي الملقب بمطين المتوفى سنة ٢٩٧ هـ وعاش ٩٥ سنة .

(٧) هو عقبة بن قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي الكوفي ، لم أقف له على ترجمة وافية .

(٨) هو قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان أبو عامر السوائي الكوفي ، المتوفى سنة ٢١٥ هـ ، وهو ممن حدث عن الإمام حمزة ، وتقدم من تلاميذه ، وحدث عنه ابنه عقبة .

(٩) كتاب السبعة ٧٦ ، معرفة القراء الكبار ١/١١٤ ، تاريخ الإسلام ٩/٣٨٤ ، سير أعلام النبلاء ٧/٩٠ .

٤- وقال ابن مجاهد أيضاً : " حدثني ابن أبي الدنيا[١] ، قال : حدثني الطيب بن إسماعيل[٢] عن شعيب بن حرب [٣] قال : سمعت حمزة يقول : ما قرأت حرفاً قط إلا بأثر .

وكان حمزة متبعاً لآثار من أدرك من أئمة القراء ، عالماً بالقراءة ومذاهبها "[٤]

ونقل عن شعيب أيضاً أنه كان يقول لأصحاب الحديث :

" ألا تسألوني عن الدر ؟ قراءة حمزة " [٥]

٥- وقال أسود بن سالم[٦] :

" سألت الكسائي [٧] عن الهمز والإدغام ، ألكم فيه إمام ؟ قال : نعم حمزة يهمز ويكسر ، وهو إمام من أئمة المسلمين ، وسيد القراء الزهاد لو رأيته لقرت عينك به من نسكه"[٨]

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا ٢٠٨ - ٢٨١ هـ .

(٢) هو الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب أبو محمد الذهلي البغدادي اللؤلؤي المعروف بأبي حمدون المتوفى في حدود ٢٤٠ هـ .

(٣) تقدم من تلاميذ حمزة .

(٤) كتاب السبعة ٧٥ .

(٥) معرفة القراء الكبار ١١٤/١ ، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، تاريخ الإسلام ٣٨٤/٩ ، ٣٨٥ ، سير أعلام النبلاء ٩٠/٧ ، ٩١ .

(٦) لم أقف له على ترجمة .

(٧) تقدم من تلاميذ حمزة ، وهو أحد أئمة القراءات السبعة .

(٨) معرفة القراء الكبار ١١٦/١ ، تاريخ الإسلام ٣٨٤/٩ ، سير أعلام النبلاء ٩٠/٧ .

٦- **وقال عبيد الله بن موسى**[١] : " ما رأيت أحداً أقرأ من حمزة "[٢]

٧- **وقال ابن سعد في طبقاته :**

" وكان صاحب قراءة قرآن ، وصاحب فرائض .

ثم قال : أخبرت أن سفيان بن سعيد الثوري قال له : يا ابن عمارة ، **أمَّا** القراءة والفرائض فلا نعرض لك فيهما "[٣]

٨- **وقال ابن مجاهد**[٤] :

" حدثني علي أبو الحسن الطياليسي [٥] ، قال : سمعت محمد بن الهيثم المقرئ [٦] ، يقول : أدركت الكوفة ومسجدها الغالب عليه قراءة حمزة ولا أعلمني أدركت حلقة من حلق المسجد الجامع يقرءون قراءة عاصم " [٧]

٩- **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية** :[٨]

" والقراءة المعروفة عن السلف الموافقة للمصحف تجوز القراءة بها بلا نزاع بين الأئمة ، ولا فرق عند الأئمة بين قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف وبين قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو ونعيم "[٩]

---

(١) تقدم من تلاميذ حمزة .

(٢) معرفة القراء الكبار ١١٤/١ .

(٣) الطبقات الكبرى ٣٨٥/٦ .

(٤) تقدم في صحة قراءة حمزة .

(٥) هو علي بن عبد الصمد أبو الحسن الطياليسي البغدادي الملقب بمَا غَمَّه ، المتوفى سنة ٢٩٨ هـ .

(٦) هو محمد بن الهيثم أبو عبد الله الكوفي ، توفى سنة ٢٤٩ .

(٧) كتاب السبعة ٧٦ .

(٨) سبق في المقدمة .

(٩) مجموع الفتاوى ٥٦٩/١٢ .

وقال – رحمه الله – : " بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة ، أو قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، ونحوهما ، كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي ، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف"[١]

قلت : فإن قال قائل : كيف يجيز شيخ الإسلام قراءة الأعمش وهي من الأربع الشواذ .

فأقول : ليس كل ما ينقل عن أئمة الأربع الشواذ يعد شاذاً .

فهذا الإمام الحسن البصري ، والإمام محمد بن محيصن ، وهما من كبار شيوخ الإمام أبي عمرو البصري ، ومن أئمة الأربع الشواذ .

وهذا الإمام أبي محمد اليزيدي ، هو المعتمد عليه في نقل قراءة أبي عمرو إلى الدوري والسوسي ، وهو من أئمة الأربع الشواذ .

وكذلك الإمام سليمان الأعمش ، فقد أخذ القرآن عن كبار التابعين مثل : أبي العالية الرياحي ، وزر بن حبيش ، ويحيى بن وثاب ، وزيد بن وهب الجهني ، ومجاهد بن جبر ، وإبراهيم النخعي ، عن كبار الصحابة مثل : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، رضي الله عنهم أجمعين .

وعلى هذا فلا يصح أن يقال عن كل ما نقله الأئمة الأربعة أنه من الشاذ.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٣٩٢، ٣٩٣ .

وقد بين أئمة هذا العلم ما هو شاذ من قراءاتهم ودونوه ، ولا مجال للكلام في هذه المسألة .

وقد ألحقت في نهاية الكتاب رسومات توضيحية لسند الإمام حمزة وضمنه سند الإمام سليمان الأعمش إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .

١٠- وقال الإمام الذهبي :

" والذي استقر عليه الاتفاق وانعقد الإجماع عليه ثبوت قراءته وصحتها ، وإن كان غيرها أفصح منها ، إذ القراءات الثابتة فيها الفصيح والأفصح "[١]

قلت : ويريد بقراءته ، أي قراءة حمزة ، فهذا في سياق الكلام عنها .

وقال – رحمه الله – :

" قد انعقد الإجماع بآخره على تلقى قراءة حمزة بالقبول ، والإنكار على من تكلم فيها .

ثم قال : يكفي حمزة شهادة مثل سفيان الثوري له فإنه قال : ما قرأ حمزة حرفا إلا بأثر "[٢]

قلت : ونقل نحو هذا ابن حجر العقسلاني[٣] .

---

(١) تاريخ الإسلام ٣٨٥/٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، ٦٠٦ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢٤/٣ .

١١- ونقل الإمام ابن الجزري [١] بسنده عن الإمام حمزة قوله :

" قرأت على أبي عبد الله جعفر الصادق[٢] القرآن بالمدينة فقال : ما قرأ عليَّ أقرأ منك ، ثم قال : لست أخالفك في شيء من حروفك إلا في عشرة أحرف فإني لست أقرأ بها ، وهي جائزة في العربية "

ثم قال جعفر الصادق بعد ذكره لهذه الأحرف : " هكذا قراءة علي بن أبي طالب "[٣]

قلت : ولم ينفرد الإمام حمزة عن غيره من القراء بشيء من هذه الأحرف العشرة المذكورة ، إلا في ثلاثة منها ، وهي :

١- (وَٱلۡأَرۡحَامِ) سورة النساء آية ١ ، قرأها بالخفض .

٢- (بِمُصۡرِخِيِّ) سورة إبراهيم آية ٢٢ ، قرأها بكسر الياء .

٣- (وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِ) سورة فاطر آية ٤٣ ، قرأها بإسكان الهمزة وصلا.

فهذا ما وقفت عليه من أقوال المتقدمين في توثيق قراءة الإمام حمزة وكان الأمر في غناء عن هذا مع وجود ما تقدم من ضوابط صحتها عند أئمة هذا العلم ، ولكنها إرادة الله ، ولعل في هذا حكمة خفية لا يعلمها إلا الله .

---

(١) تقدم في إثبات صحة قراءة حمزة .

(٢) تقدم من شيوخ حمزة .

(٣) غاية النهاية ١/١٩٦ ، ١٩٧ .

خامساً : الاختلاف اللفظي والاختلاف الأدائي في القراءات .

يترتب على معرفة هذا الباب ، معرفة بعض الأمور والاصطلاحات فيما يأتي ولهذا رأيت ضرورة تقديمه .

تنقسم القراءات بحسب اختلافها إلي قسمين : اختلاف لفظي واختلاف أدائي .

القسم الأول : الاختلاف اللفظي وهو على نوعين :

النوع الأول : ما اختلف لفظه ومعناه ، نحو :

(فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ) سورة البقرة آية ٣٧ .

برفع (آدم) ، ونصب (كلمات) بالكسر ، وبنصب (آدم) ورفع كلمات .

(هُنَالِكَ تَبْلُواْ) يونس آية ٣٠ ، بالباء والتاء (تبلوا – تتلوا) .

(قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ) الإسراء آية ١٠٢ ، بضم التاء وفتحها .

النوع الثاني : ما اختلف لفظه واتفق معناه ، نحو :

(يحسبهم ، تحسبهم ، أيحسب) بكسر السين وفتحها .

(عليهم – إليهم – لديهم) بضم الهاء وكسرها .

(بالبخل) بضم الباء وسكون الخاء ، وفتح الباء والخاء .

القسم الثاني : الاختلاف الأدائي ، وهو ما اتحد لفظه ومعناه واختلف أداؤه ، أي تنوع اللفظ به ، ويشمل الآتي :

١- **تخفيف الهمز بأحد الأمور الآتية :**

(أ) التسهيل بين بين ، أي بينه وبين الحركة التي عليه .

(ب) الإبدال بحرف مد من جنس حركة ما قبله .

(ج) النقل ، وهو حذف الهمز ونقل حركته إلي الساكن قبله .

(د) الإدغام ، وهو إبدال الهمز حرف مد وإدغامه فيما قبله .

(هـ) الحذف ، وهو إسقاط الهمز وعدم اللفظ به .

وضد هذا كله تحقيق الهمز .

٢- **السكت** : وهو سكتة قصيرة بدون تنفس على الحرف الواقع قبل الهمزة ، وضده تركه .

٣- **الإدغام** : وهو النطق بالحرفين حرفاً واحداً مشدداً . والمقصود منه هنا هو المختلف فيه بين الإظهار والإدغام .

٤- **الإمالة** : وهو تقريب الألف من الياء ، والفتحة من الكسرة وتنقسم إلى صغرى وكبرى .

ويعبر عنها أيضاً ، بالإضجاع ، والترقيق ، والكسر ، وضدها الفتح ويعبر عنه أيضاً ، بالتفخيم ، والنصب .

٥- **المدّ** : وهو إطالة زمن الصوت بأحد حروف المدّ الثلاثة إذا وقع بعده سبب المد ، وضده القصر .

٦- **التفخيم والترقيق** : وهو تغليظ الحرف وتنحيفه .

والمقصود منه هنا المختلف فيه ، وهي : الراءات واللامات بشروطها .

٧- **الاختلاس** : وهو اللفظ ببعض الحركة ، وعدم تمامها .

ويعبر عنه أيضاً ، بالروم ، والإخفاء ، وضده تمام الحركة .

٨- **الإشمام** ، ويعبر به عن ثلاث صور .

(أ)مزج حرف بحرف فيتولد حرف بينهما في اللفظ ، نحو ما جاء في : صراط ، والصراط ، وأصدق ، ويصدفون ، ومصيطرون ، ومصيطر .

(ب) تحريك الحرف بحركة مركبة من حركتين ، نحو ما جاء في : قيل وغيض ، وحيل ، وسيء ، وسيئت .

(ج) ضم الشفتين عقب إدغام الحرف الأول بالثاني ، نحو ما جاء في " تأمنا " ، وضم الشفتين عند الوقف على الحرف المضموم والمرفوع .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقاً من وجه متبايناً من وجه كقوله : (يَخْدَعُون ، ويُخادِعون) و (يَكذِبون ، ويُكذّبون) و (ولمستم ، ولا مستم) ونحو ذلك .

فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق ، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية ، يجب الإيمان بها كلها ، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً ، ولا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض ، بل كما قال عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه — : من كفر بحرف منه كفر به كله [(١)]

(١) جاء في لفظ الحديث " فإنه من يجحد بآية منه يجحد به كله " مسند الإمام أحمد ٥٠٧/١ .

وأما ما اتحد لفظه ومعناه وإنما يتنوع صفة النطق به كالهمزات ، والمدات والإمالات ، ونقل الحركات ، والإظهار ، والإدغام ، والاختلاس وترقيق اللامات والراءات ، أو تغليظها ، ونحو ذلك مما يسمي القراء عامته الأصول ، فهذا أظهر وأبين في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ والمعنى ؛ إذ هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً ، ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه أو اختلف معناه من المترادف ونحوه ، ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها من أولى ما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى ، وإن وافق رسم المصحف وهو ما يختلف فيه النقط والشكل"[١].

وقد ذكر الإمام ابن الجزري نوعي القسم الأول ، وأمثلة كثيرة عليهما .

ثم قال عن القسم الثاني : " وبقي ما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع صفة النطق به كالمدات ، وتخفيف الهمزات ، والإظهار والإدغام ، والروم والإشمام ، وترقيق الراءات ، وتفخيم اللامات ، ونحو ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول ، فهذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى ، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا ،وهو الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب [٢] بقوله : والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه " .

---

(١) مجموع الفتاوي ٣٩١/١٣ ، ٣٩٢ ، الفتاوى الكبرى ٣٧٤/١ .

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب الكردي ، ٥٧٠ – ٦٤٦ هـ .

ثم علق ابن الجزري على كلام ابن الحاجب بقوله :

" وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه ، فهو واهم في تفرقته بين الحالتين ، نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي ، بل هما في نقلهما واحد ، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى ، إذ اللفظ لا يقوم إلا به ، أولا يصح إلا بوجوده ، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني [١] في كتابه (الانتصار) وغيره ، ولا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب إلى ذلك ، والله أعلم "[٢].

قلت : ومما يؤكد كلام شيخ الإسلام والإمام ابن الجزري في تواتر الاختلاف الأدائى كالاختلاف اللفظي ، ما ثبت عند بعض الأئمة من تغير الأداء في موضع دون باقي نظائره ، نحو :

ما ورد عن أبي عمرو في إمالة لفظ (أعمى) في الموضع الأول وفتحه في الموضع الثاني من نفس الآية (٧٢) من سورة الإسراء ، وفتحه أيضاً في سورة الرعد آية(١٩) ، وطه آية (١٢٥) ، وتقليله في الآية التي قبلها (١٢٤) من نفس طه ، فبهذا يكون ورد عن أبي عمرو الفتح والإمالة والتقليل في نفس اللفظ .

وما ورد عن شعبة في إمالة الهمزة في لفظ " نئا " في موضع سورة الإسراء آية (٨٣) وفتحه في موضع سورة فصلت آية (٥١) .

---

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر القاضي الباقلاني البغدادي ، ٣٣٨ – ٤٠٣ هـ

(٢) النشر ١/ ٢٩ ، ٣٠ .

والأمثلة على هذا كثيرة في أبواب أصول القراءات ، فلو كان الأداء تحكمه اللهجة و لم يحكمه صحة النقل لاندرج تحت كل لفظ نظائره في سائر القرآن بنفس الأداء .

ما يؤخذ مما جاء في هذا الباب :

(أ) الاختلاف اللفظي يغير المعنى ، خاصة النوع الأول منه ، والاختلاف الأدائي لا يغير المعنى .

(ب) ثبوت تواتر الاختلاف اللفظي والأدائي معاً .

(ج) كفر من ينكر شيئاً من الاختلاف اللفظي .

سادسا : ما جاء في قراءة الإمام حمزة من كلام .

اشتهر الكلام في قراءة الإمام حمزة من خلال بعض كتب الفقه ، وعزوا هذا إلى الإمام أحمد بن حنبل .

ومن خلال البحث في هذه المسألة تبين أن الإمام أحمد لم يكن أول من تكلم في قراءة حمزة فقد سبقه من العلماء من تكلم فيها ، وهم و أقوالهم على النحو التالي :

١- عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي المتوفى سنة ١٩٢هـ .

نقل الذهبي عنه قوله :

" ما أستجيز أن أقول لمن يقرأ لحمزة إنه صاحب سنة "

ثم علق الذهبي على هذا قائلاً :

" اشتهر تحذير ابن إدريس من ذلك ، والله يغفر له ، وقد تلقى المسلمون حروفه بالقبول وأجمعوا اليوم عليها "[١]

٢-شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الأسدي ، المتوفى سنة ١٩٣ هـ .

قال الذهبي : " وحكى زكريا الساجي[٢] أن أبا بكر بن عياش قال : قراءة حمزة بدعة "

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤٨/٩ .

(٢) زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن عدي الضبي البصري الساجي ، ٢٢٠ - ٣٠٧ هـ .

وعلق الذهبي على هذا قائلا :

"يريد ما فيها من المد المفرط والسكت وتغيير الهمز في الوقف والإمالة وغير ذلك"[١]

٣- سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، المتوفى سنة ١٩٨هـ .

نقل الذهبي بسنده عن ابن أبي بزة[٢] قوله :

" سمعت سفيان بن عيينة يقول : " لو صليت خلف من يقرأ بقراءة حمزة لأعدت "

قال الذهبي : " وثبت مثل هذا عن ابن مهدي ، وعن حماد بن زيد[٣] نحوه " .

ثم قال الذهبي : " مرادهم بذلك ما كان من قبيل الأداء ، كالسكت والاضجاع في نحو : شاء وجاء وتغيير الهمز ، لا ما في قراءته من الحروف هذا الذي يظهر لي ، فإن الرجل حجة ثقة فيما ينقل "[٤]

قلت : ونحو أقوالهم أيضاً عن بشر الحافي[٥] ، وهذا سيأتي في كلام أبي الفرج المقدسي .

---

(١) ميزان الاعتدال ٦٠٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٧٣/٨ .

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة المكي ، ١٧٠-٢٥٠ هـ .

(٣) حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل الأزدي البصري ، ٩٨ – ١٧٩ هـ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٤٧٣/٨ .

(٥) هو بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء أبو نصر المروزي الحافي الزاهد ، المتوفى سنة ٢٢٧هـ .

٤- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري اللؤلؤي البصري ، المتوفى سنة ١٩٨هـ .

نقل الذهبي بسنده عنه قوله :

" لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره وبطنه "

علق الذهبي على هذا قائلا : " وإنما ذلك عائد على ما فيها من قبيل الأداء والله أعلم ، وقد استقر اليوم الإجماع على تلقي قراءة حمزة بالقبول "[١]

٥- يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي ، المتوفى سنة ٢٠٦هـ

نقل الذهبي عن أحمد بن سنان القطان قوله : "كان يزيد بن هارون يكره قراءة حمزة كراهية شديدة "

علق الذهبي على هذا قائلا : " قد انعقد الإجماع على تلقي قراءة حمزة بالقبول والإنكار على من تكلم فيها "[٢]

قلت : فعن هؤلاء العلماء منشأ الكلام في قراءة الإمام حمزة ، ولم أقف على هذا من غيرهم ، وقد اجتمعوا في الزمان والمكان ، وجميعهم من شيوخ الإمام أحمد .

والغريب أن من بينهم شعبة بن عياش راوي الإمام عاصم ، فهو من أهل التخصص ، والأغرب أنه متفق مع حمزة والكسائي في غالب مواضع

---

(١) ميزان الاعتدال ٦٠٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٩ ، ٢٠٩ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٩ / ٣٦٩ .

خلاف الفرش والأصول في القراءات ، وقد اشتهر الرمز الذي يجمعهم في الشاطبية والطيبة لكثرة تكراره وهو " صحبة " مع إضافة خلف عن نفسه لهم في الطيبة ، فكونه يتكلم في قراءة هو متفق في غالبها فرشاً وأصـــولاً فهذا أمرٌ في شدة العجب ، فما الذي حمله على هذا ؟ سؤال لم نقف له على إجابة .

ويلاحظ أن الإمام الذهبي قد حمل كلامهم علـــى الاخــتلاف الأدائـــي وليس على الاختلاف اللفظي ، مع عدم وجود ما ينص علـــى هـــذا في أقوالهم ، فظاهر كلامهم يحتمل النوعين ، وسيأتي الرد على كلا الأمرين .

ثم جاءت النقول التي أشاعت هذا الأمر وأسندته إلى الإمام أحمد .

قال ابن قدامة :[١]

" ونقل عن أحمد أنه كان يختار قراءة نافع من طريق إسماعيل بن جعفر[٢] قال : فإن لم يكن فقراءة عاصم من طريق أبي بكر بن عياش ، وأثنى على قراءة أبي عمرو بن العلاء ، ولم يكره قراءة أحد من العشرة إلا قراءة حمزة والكسائي ، لما فيهما من الكسر والإدغام والتكلف وزيادة المد ، وروي عن زيد بن ثابت أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : (أنزل القرآن بالتفخيم) [٣] .

---

(١) هو ابن قدامة عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد الدمشقي ، ٥٤١ – ٦٢٠ هـ ، وهو صاحب كتاب (المغني) .

(٢) هو أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي إسحاق الأنصاري ، وفاته سـنة ١٨٠هـــ ، علـى الأرجح .

(٣) المغني ١/٥٣٤– ٥٣٥ .

ونقل أبو الفرج المقدسي[1] جميع ما قاله ابن قدامة نصاً وزاد عليه بقوله :

" ولأنها تتضمن الإدغام الفاحش وفيه إذهاب حروف كثيرة من كتاب الله تعالى ينقص بإدغام كل حرف عشر حسنات .

ورويت كراهتها والتشديد فيها عن جماعة من السلف ، منهم : الثوري وابن مهدي ويزيد بن هارون وسفيان بن عيينة ، فروي عنه أنه قال : لو صليت خلف إنسان يقرأ قراءة حمزة لأعدت صلاتي ، وقال أبو بكر بن عياش : قراءة حمزة بدعة ، وقال ابن إدريس : ما أستجيز أن أقول لمن يقرأ بقراءة حمزة إنه صاحب سنة ، قال بشر بن الحارث : يعيد إذا صلى خلف إمام يقرأ بها "[2].

قلت : أمّا ذكره لسفيان الثوري من بين من تكلم في قراءة حمزة فهذا وهم منه ، وقد تقدم أن الثوري من تلاميذ حمزة ، وممن أثنى على حمزة وعلى قراءته .

قال ابن مفلح[3] : " ولم يكره أحمد غيرهما – أي حمزة والكسائي – وعنه وإدغام أبي عمرو الكبير ، وحكي عنه يحرم ، ونقل جماعة أنه إنما

---

(١) أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، ٥٩٧ – ٦٨٢ هـ ، وهو صاحب الشرح الكبير على متن المقنع .

(٢) الشرح الكبير في هامش المغني ١/٥٣٤-٥٣٥ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الحنبلي ، ٧٠٨ ، ٧٦٣ هـ ، من مؤلفاته كتاب " الفروع" .

كره قراءة حمزة للإدغام الشديد ، فيتضمن إسقاط حرف بعشر حسنات والإمالة الشديدة .

وقد روى ابن المنادي عن زيد بن ثابت مرفوعا (أن القرآن نزل بالتفخيم) ولكراهة السلف ، والقراءة سنة ، وليس ذلك في لغة قريش ، فعلى هذا إن أظهر ولم يدغم ، وفتح ولم يمل فلا كراهة ، نقله جماعة وجزم به القاضي وغيره "[١]

قلت : وجاء نحو هذا في كتاب (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) ٥٨/٢ ، ٥٩ ، لأبي الحسن المرادي [٢] وكتاب (كشاف القناع عن متن الإقناع) ٣٤٥/١ ، للبهوتي[٣] .

ومن خلال ما سبق ، يمكن حصر ما جاء فيه الإنكار من أداء قراءة حمزة في الآتي :

أ- الإدغام ، وحجتهم أنه يترتب عليه إسقاط حرف بعشر حسنات.

ب- الإمالة الكبرى ، والمعبر عنها في كلامهم : بالإمالة الشديدة وحجتهم حديث (أنزل القرآن بالتفخيم) .

جـ- المد الزائد ، والمعبر عنه في كلامهم بالمد المفرط .

د- تغيير الهمز في الوقف .

هـ- السكت .

---

(١) الفروع ٤٢٢/١ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادي ثم الدمشقي الحنبلي ، ٨١٧-٨٨٥ هـ .

(٣) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، ١٠٠٠-١٠٥١ هـ

ولم يرد في كلامهم تبريراً للثلاثة الأخيرة كما ورد في الأولين .

وهذا على القول بأن الإنكار في الأداء وليس في اللفظ ، وسبق قولنا بأن هذا لم يتضح فيما نقل عن المتكلمين في قراءة الإمام حمزة ، ولكنه اجتهاد من النقلة ، فيحتمل أن يكون في الأداء دون اللفظ ، ويحتمل أن يكون فيهما معاً .

وقفة تأمل وتعجب !

وقبل الدخول في الرد على هذا الكلام فلابد من هذه الوقفة لإحقاق الحق فمن الذي أعلم بحمزة وقراءته ؟ أهؤلاء المتكلمون في قراءة حمزة أم شيوخه وأقرانه وتلاميذه ؟ الذين منهم من وصفه بأنه حبر القرآن ومنهم من وصفه بأنه حجة في القرآن والفرائض ، ومنهم من قال : إنه لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر ، وقد أجمعت الأمة على أنه صاحب سنة فهل يجوز التجرؤ على مثل هذا الإمام والقول بأن قراءته بدعة ، وأن من يقرأ بها ليس بصاحب سنة .

فأي الفريقين يؤخذ بقوله ؟ من عاصره ووقف على علمه ، أمَّن نُقِلَ إليه علمه ؟ ولا تخفى آفات النقل .

وكيف تكون قراءة حمزة بدعة ومن يقرأ بها ليس بصاحب سنة ، وقد تلقاها بالقبول وقرأ بها كبار المتقدمين من سلف الأمة مثل : الثوري وابن أدهم والكسائي وسليم وابن فضيل واليزيدي والجعفي والعجلي وأمم سواهم .

ويكفي أن من بينهم سفيان الثوري الذي قال فيه ابن المبارك [١] :
" ما أعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان "[٢]
فالثوري إمام عصره وسيد دهره ، ومن أعلم عباد الله بكتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – وقد شهد له بهذا المتقدمون والمتأخرون من علماء الأمة ، ومن بين من شهد لسفيان بعض المنكرين لقراءة حمزة .
قال ابن إدريس الأودي :
" ما رأيت بالكوفة رجلاً أتبع للسنة ، ولا أودُّ أني في مسلاخه من سفيان الثوري " [٣]
وقال سفيان بن عيينة :
" ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري " [٤]
وقال بشر الحافي : " كان الثوري عندنا إمام الناس .
وقال أيضاً : " سفيان في زمانه كأبي بكر وعمر في زمانهما " [٥]
وقال الإمام أحمد :
" أتدري من الإمام ؟ الإمام سفيان الثوري ، لا يتقدمه أحد في قلبي " [٦]
قلت : فالموصوف بهذه الصفات عندهم ، لم يأخذ إلا بقراءة حمزة .

---

(١) هو الإمام عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي المروزي ، ١١٨-١٨١ هـ .
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٥٤/٧ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٧ ، ٢٦٩ .
(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣٨/٧ .
(٥) سير أعلام النبلاء ٢٣٩/٧ .
(٦) سير أعلام النبلاء ٢٤٠/٧ .

قال الذهبي :

" وقد قرأ الختمة عرضاً على حمزة الزيات أربع مرات " [١]

قلت : و لم يثبت عن الثوري أنه أخذ القرآن عن غير حمزة ، وكان بإمكانه أن يقرأ على : أبي إسحاق السبيعي ، وحمران بن أعين ، ومنصور بن المعتمر ، ومغيرة بن مقسم ، وجعفر الصادق ، وسليمان الأعمش .

فبقراءته على أحد هؤلاء يرتفع درجة عن قراءته على حمزة ، فهم من شيوخه في العلوم الأخرى ، كما أنهم من شيوخ حمزة في القرآن ، ومع هذا لم يأخذ عن واحد منهم القرآن .

كما أنه كان بإمكانه أن يقرأ على حميد بن قيس الأعرج ، فهو من تلاميذ مجاهد بن جبر ، وأحد شيوخ الإمام أبي عمرو البصري في القرآن وهو من شيوخ الثوري أيضاً ولكن في غير القرآن .

وأقول : ألا يدعو هذا إلى التوقف والتعجب ؟!

فلو كانت قراءة حمزة فيها أدنى ما يشوبها ، ناهيك عن القول بأنها بدعة ، فهل كان مثل هذا الرجل – أعني الثوري – يأخذ بها و لم يأخذ بغيرها ؟ فضلاً عن أن ناقلها – وهو حمزة – شُهد له بالعلم والورع والزهد والصدق وأنه صاحب سنة ! .

بل أقول : إن اختيار الثوري لقراءة حمزة مع إمكانه لأخذ غيرها مع العلو يؤكد صحة القراءة وسلامتها وتقديمها على غيرها ، كما يؤكد علو مترلة حمزة بين العلماء في وقته .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣٤/٧ .

فكون الثوري لا يختار إلا حمزة وقراءته مع وجود كبار العلماء من شيوخ حمزة وغيرهم ، فهذا يدعو إلي التوقف مرة وألف مرة أمام كـــل كلمـــة جاءت تقدح في قراءة الإمام حمزة .

وهذا إلى جانب ما اشتهر عن الثوري من أنه كان لا يأخذ إلا بالصحيح من المنقول ، وكان متشدداً في هذا الجانب ، ولذلك كان قول الإمـــام أحمد عن الثوري : " لا يتقدمه أحد في قلبي " .

وعلى هذا فالثوري وقوله مقدم على المتكلمين في قراءة حمزة وأقـــوالهم وقد سبق قول الثوري : ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر .

فهذه الوقفة تكفي المنصف للحق ، رزقنا الله الإنصاف وقبول الحق .

سابعاً : الرد على ما جاء في أداء قراءة الإمام حمزة .

سبق تحديد أنواع الأداء التي احتجوا بها في الإنكار أو الكراهة لقراءة حمزة وهي : الإدغام ، والإمالة الشديدة ، والمد الزائد ، وتغيير الهمز والسكت ، وفيما يأتي الرد مستوفياً على هذا .

١- الكلام عن الإدغام :

والمقصود من الإدغام هنا ، هو المختلف فيه عند القراء بين الإظهار والإدغام .

والإدغام له وجهه عند أئمة القراءات وأئمة اللغة .

قال أبو بكر بن مجاهد :

" والإدغام تقريب الحرف من الحرف ، إذا قرب مخرجه من مخرجه في اللسان ، كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه وهو عند الخليل [(١)] ، إذا أُظهر ، مثل إعادة الحديث مرتين ، أو كخطو المقيد " [(٢)]

وقال مكي بن أبي طالب [(٣)] :

" واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين ، وعلة ذلك إرادة التخفيف ، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرة أخرى

---

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الأزدي الفراهيدي البصري ، مولده ١٠٠هـ ، ووفاته ما بين ١٧٠ و ١٧٧ هـ .

(٢) كتاب السبعة ١٢٥ .

(٣) تقدم في إثبات صحة قراءة الإمام حمزة .

إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك ، وشبهه النحويون بمشي المقيد ، لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلي موضعها أو قريب منه وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع .

ثم قال في إدغام المتقاربين الصغير :

واعلم أن غير المثلين ، إذا تقاربا في المخرج وسكن الأول ، أشبها المثلين اللذين هما من مخرج واحد ، فجاز فيهما الإدغام ما لم يمنع ذلك مانع فعلى هذا يجرى الإدغام ويحسن " (١)

قلت : فهذا هو الإدغام الذي أنكره أو كرهه بعض أئمة الفقه ، قد حسنه كبار أئمة اللغة والقراءات وهم أهل الشأن .

قال ابن الجزري فيما نقله عن أبي عمرو :

" قال أبو عمرو بن العلاء : الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها لا يحسنون غيره " (٢)

وينقسم الإدغام إلي قسمين :

القسم الأول : الإدغام الكبير ، ويشمل : المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين .

القسم الثاني : إدغام المتقاربين الصغير ، ويشمل : إدغام ذال إذ ، ودال قد ، وتاء التأنيث ، ولام هل وبل ، وحروف أخرى قربت مخارجها في مواضع مختلفة .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ١/١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) النشر ١/٢٧٥ .

فأما القسم الأول ، فقد وقع في حوالي ألف ومائتين وتسعة وثمانين موضعاً من القرآن .

وأما القسم الثاني ، فقد وقع في حوالي ثلاثمائة وثلاثة عشر موضعاً .

وقد اختص الإمام أبي عمرو[1] بإدغام القسم الأول ، واشترك معه الإمام يعقوب الحضرمي[2] في إدغام بعضه أو كله على اختلاف الأقوال .

وأما القسم الثاني ، فلم تخل قراءة من قراءات الأئمة العشرة من إدغام بعضه ، وأدغم غالبه أبو عمرو أيضاً .

وأما الإمام حمزة ، فلم يدغم من القسم الأول إلا خمسة مواضع وموضعين فيهما الخلاف بين الإظهار والإدغام من رواية خلاد عنه .

موضع في النساء آية (٨١) ، وثلاثة في الصافات آيات (١ ، ٢ ، ٣) وموضع في الذاريات آية (١) .

والخلاف في موضع المرسلات آية (٥) ، وموضع العاديات آية (٣) .

وقد اشترك الإمام حمزة مع غيره ممن أدغم القسم الثاني في حوالي مائتين وثلاثة عشر موضعاً ، غالبها في إدغام دال قد ، وتاء التأنيث ، وذال إذ .

فهذا موقف الإمام حمزة الذي نسبوا إليه الإدغام ، فلم يأخذ من الإدغام إلا نزراً من كثير ، ولم نره انفرد بإدغام شيء لم يدغمه غيره من القراء

(١) هو أبو عمرو زبان بن عمار بن العريان التميمي البصري ، أحد أئمة القراءات ، توفي سنة ١٥٤ هـ .

(٢) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي ، أحد أئمة القراءات ، توفي سنة ٢٠٥ هـ .

وقدّمنا أن الذي اختص بالإدغام هو الإمام أبي عمرو البصري ، فمنه أخذ وإليه أسند ، وعنه اشتهر .

قال أبو علي الأهوازي [١] : " كان أبو عمرو – رحمه الله – يدغم كل حرف لقي مثله ، أو ما يقاربه من كلمة أخرى ، وكانا متحركين ، ما لم يكن الأول مشدداً أو منوناً أو منقوصاً إذا آثر إدغام المتحركات "[٢].

وقال ابن الجزري :

" فالمشهور به والمنسوب إليه والمختص به من الأئمة العشرة ، هو أبو عمرو بن العلاء ، وليس بمنفرد به ، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصري [٣] ، وابن محيصن [٤] ، والأعمش ، وطلحة بن مصرف [٥] ، وعيسى بن عمر [٦] ، ومسلمة بن عبد الله الفهري [٧] ، ومسلمة بن محارب السدوسي [٨] ، ويعقوب الحضرمي ، وغيرهم "[٩].

---

(١) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي ، ٣٦٢ – ٤٤٦ هـ ، من مؤلفاته الوجيز في قراءات الثمانية .

(٢) الوجيز ٨٤ .

(٣) هو الحسن بن يسار أبو الحسن البصري ، ٢١ – ١١٠ هـ ، من التابعين وقرأ على كبار التابعين

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكي ، من تلاميذ سعيد بن جبير ، ومجاهد بن جبر ، توفي سنة ١٢٣ هـ .

(٥) الأعمش وطلحة سبقا من شيوخ حمزة .

(٦) هو عيسى بن عمر أبو عمر الثقفي النحوي البصري ، اختلف في وفاته ما بين ١٤٩ ، ١٥٦ هـ

(٧) هو مسلمة بن عبد الله بن محارب أبو عبد الله الفهري البصري النحوي .

(٨) هو مسلمة بن محارب بن دثار السدوسي الكوفي .

(٩) النشر ١ / ٢٧٥ .

قلت : وعلى هذا ، فإذا أنكر على الإمام حمزة في إدغامه لمواضع محدودة ومعدودة بالنسبة لجملة المدغم في القرآن ، فمن باب أولى أن ينكر على أبي عمرو ، صاحب الباب .

وأمّا ما جاء في كلام ابن مفلح فيما نقله عن الإمام أحمد :

" وعنه – أي الإمام أحمد – وإدغام أبي عمرو الكبير – أي يكره أيضاً – وحكي عنه يحرم "

فأقول : هذا كلام مردود بأمرين :

الأمر الأول : أن أبا عمرو كان إمام عصره في اللغة والقراءات ، وكان لا يقرأ ولا يقرئ إلا بما نقله عن الأولين من التابعين .

قال أبو بكر بن مجاهد :

" وقد كان أبو عمرو بن العلاء ، وهو إمام أهل عصره في اللغة ، وقد رأس في القراءة والتابعون أحياء ، وقرأ على جلة التابعين : مجاهد وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، ويحيى بن يعمر ، وكان لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد "[1].

ونقل ابن مجاهد بسنده عن الأصمعي [2] قوله :

" سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا " [3]

---

(١) كتاب السبعة ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب عاصم بن عبد الملك بن سعيد الأصمعي البصري ، روى القراءة عن نافع وأبي عمرو ، وتوفي سنة ٢١٥ ، ٢١٦ هـ .

(٣) كتاب السبعة ٤٨ .

وأبو عمرو هو القائل : " إنما نحن فيمن مضى كبقل في أصول نخل طوال " [١]

فهل يجوز بعد هذا وصف شئ من قراءته بالحرمة أو الإنكار أو الكراهة ؟

الأمر الثاني : أن ابن مفلح نفسه نقل عن الإمام أحمد نقيض هذا الكلام .

قال : " وقال له الميموني [٢] – أي للإمام أحمد : أي القراءات تختار لي فأقرأ بها ؟ قال : قراءة أبي عمرو بن العلاء ، لغة قريش والفصحاء من الصحابة "[٣]

وكذلك جاء ثناء الإمام أحمد على قراءة أبي عمرو في كلام ابن قدامة وأبي الفرج المقدسي .

وأما ما جاء في قول أبي الفرج المقدسي وابن مفلح وغيرهما من أن الإدغام يتضمن إسقاط حرف بعشر حسنات ، فإن أظهر و لم يدغم فلا كراهة .

قلت : هذا كلام يرده النقل والعقل .

فأمّا رده نقلاً : أن ما ثبت عن كل إمام من أئمة القراءات موقوف على صحة النقل وثبوت الرواية فيما وصل إليه من القراءات .

وقد سبقت الإشارة إلى هذا قريباً في كلام الإمام أبي عمرو .

---

(١) كتاب السبعة ٤٨ .

(٢) هو أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الميموني الرقي توفي سنة ٢٧٤ هـ ، وهو من تلاميذ الإمام أحمد .

(٣) الفروع ١/٤٢٣ .

فليس لقارئ أن يدغم فيما وصل إليه مظهراً ، ولا أن يظهر فيما وصل إليه مدغماً ، فقد تتوارد القراءة عند قارئ دون غيره ، وليس الأمر متروكاً للرأي والاجتهاد .

فعلى سبيل المثال :

يقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بدالين ، الأولى مكسورة والثانية مجزومة أي بالإظهار في قوله تعالى (مَن يَرْتَدَّ) سورة المائدة آية (٥٤) ، وباقي القراء العشرة يقرءون بدال واحدة مشددة بالفتح ، أي بالإدغام .

فهل يجوز لمن أدغم أن يترك قراءته ويظهر لأجل العشر حسنات ؟ ولو أظهر أليس في ذلك ترك لما نزل به القرآن ؟ .

وأما ردّه عقلاً :

فإن كان إسقاط حرف بالإدغام هو سبب الكراهة والإنكار ، لكان الأولى من الإدغام إنكار القراءات التي وقع فيها الإسقاط للحرف بالكلية وذلك لأن إدغام حرف بحرف يؤدي إلي تضعيف الحرف المدغم فيه ، أي زيادته في اللفظ ، وفي هذا دلالة على وجود حرف آخر وعدم الإسقاط له بالكلية .

وقد وقع الحذف والإثبات في عشرات المواضع في القرآن ، ولم تخل قراءة من حذف حرف أو زيادة حرف ، بل وقع مثل هذا في حرفين كاملين ، نحو :

زيادة (من) بين تجري وتحتها من قوله تعالى (جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا) سورة التوبة آية (١٠٠) ، عند ابن كثير المكي ، والحذف عند باقي القراء

وحذف (هو) من قوله تعالى (فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٤﴾) سورة الحديد ، عند نافع وابن عامر وأبي جعفر ، والإثبات عند باقي القراء .

فهل يجوز لمن أسقط الحرفين أن يثبتهما لأجل العشرين حسنة ؟ ولو أثبتهما ، أليس في ذلك ترك لما نزل به القرآن ؟ .

إذاً فالمسألة ليست في العشر ولا العشرين حسنة ولكن في ثبوت الرواية وصحة النقل .

ونقل أبو بكر بن مجاهد بسنده عن عروة بن الزبير قوله :

" إنما قراءة القرآن سنة من السنن ، فاقرءوه كما عُلِّمتموه " [(١)]

وعلى هذا فلا يجوز ترك قراءة أو الانتقال من قراءة إلى قراءة أخرى لأجل عشر أو أكثر من الحسنات .

قال ابن مسعود – رضي الله عنه – :

" فمن قرأه على حرف فلا يدعه رغبة عنه" [(٢)]

وفي هذا أيضاً رد على كلام ابن مفلح الذي جاء في قوله :

" وإن كان في قراءة زيادة حرف مثل (فأزلهما – فأزالهما) (ووصى – وأوصى) فهي أولى لأجل العشر حسنات ، نقله حرب " [(٣)]

---

(١) كتاب السبعة ٥٢ .

(٢) سيأتي هذا الحديث كاملاً في النهي عن التقول في القراءات .

(٣) الفروع ١/٤٢٣ .

٢- الكلام عن الإمالة :

ومما أُنكر من قراءة الإمام حمزة الإمالة الشديدة ، أي الإمالة الكبرى وسبق أن الإمالة تنقسم إلي كبرى وصغرى .

والإمالة جاءت في لهجات العرب ، فهي لغة قبائل نجد من : تميم وقيس وأسد ، والفتح لغة أهل الحجاز .

وفيما يأتي من أقوال العلماء ما يؤكد صحة الإمالة ، وأنها من ألفاظ القرآن ، ولعدم الإطالة نقتصر على قول إمام من أئمة اللغة وهو سيبويه وقول إمام من أئمة القراءات جمع لأقوال من تقدمه وهو ابن الجزري .

قال سيبويه في سياق الكلام عن عدد حروف الهجاء .

" وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها ، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار وهي :

النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة والشين التي كالجيم ، والصاد التي كالزاى ، وألف التفخيم ، يعني بلغة أهل الحجاز ، في قولهم : الصلاة "[١]

وقال في نهاية كلامه عن الإمالة .

" سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الأبواب من العرب " [٢]

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٢ .

(٢) كتاب سيبويه ٤/١٤٣ .

قلت : ويريد بالنصب ، الفتح الذي هو ضد الإمالة ، وقد أشرنا إلى هذا سابقاً .

قال ابن الجزري : " وقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح أو كلاهما أصل برأسه ، مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن ، فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر " [١]

والذي يؤخذ من كلام سيبويه وابن الجزري ، أن الإمالة الكبرى من لهجات العرب ، وأنها تستحسن في قراءة القرآن ، وغيره .

والإمالة لها وجهها عند أئمة القراءات واللغة ، ولها علل وضوابط .

قال مكي بن أبي طالب :

" واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة .

واعلم أن الألف الممالة تكون أصلية بدلاً من ياء ، فتميلها لتدل بالإمالة على أصلها ، وتكون ألفاً زائدة ، تمال لشبهها بالأصلية ولأنها لا أصل لها في الواو نحو : معزى ، وقصارى ، وقد تكون أصلها الواو ، ولكنها أميلت لرجوعها إلى الياء في نحو : أزكى ، والكسرة مقدرة نحو : خاف ، التي توجب الإمالة " [٢].

---

(١) النشر ٣١/٢ ، ٣٢ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ١٦٨/١ .

قلت : والإمالة كغيرها من سائر مواضع الخلاف بين القراء ، فمن ثبت في قراءته إمالة أمالها ، ومن ثبت في قراءته تقليل قلله ، ومن لم يثبت عنده إمالة ولا تقليل فتح ، فكله موقوف على ثبوت الرواية فيما نقل إليهم .

وليس من كان مذهبه الإمالة ، يميل في كل ما يمال ، وكذلك من قلل .

ولنأخذ مثالاً على هذا من قراءة صاحب الموضوع وهو الإمام حمزة .

فقد فتح الإمام حمزة ما أماله غيره نحو :

أ- إمالة الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة مثل (النار ، النهار) عند أبي عمرو ودوري الكسائي .

ب- ما انفرد بإمالته هشام عن ابن عامر ، نحو : مشارب ، وعابدون وعابد .

ج- ما انفرد بإمالته ابن ذكوان عن ابن عامر نحو : المحراب ، عمران إكراههن .

د- إمالة الهاء من فاتحة سورة مريم (كهيعص) عند أبي عمرو وشعبة والكسائي ، والتقليل عند نافع ، فهذا وغيره فتحه حمزة .

وقد قلل حمزة ما أماله غيره نحو :

أ- الألف الواقعة بين رائين ، الثانية منهما مكسورة مثل (الأشرار والأبرار) بالإمالة عند أبي عمرو والكسائي وخلف .

ب- الألف الواقعة بعد الراء في (التوراة) بالإمالة عند أبي عمرو وابن ذكوان والكسائي وخلف .

ج- الألف الواقعة قبل الراء في لفظي (البوار ، والقهار) بالإمالة عند أبي عمرو ودوري الكسائي .

وعلى هذا فلم يمل حمزة جميع ما أميل في القرآن ، فقد يفتح أو يقلل ما أماله غيره ، فالأمر يحكمه النقل والسماع ، وليس متروكاً للاجتهاد والابتداع .

قال سيبويه :

" واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب بعضٌ ما يميل صاحبه ، ويميل بعضٌ ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر .

فإذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرَيَنَّهُ خلَّط في لغته ، ولكن هذا من أمرهم "[١]

قلت : ويريد بالنصب ، الفتح الذي هو ضد الإمالة ، ويريد بالكسر الإمالة ، وقد بينا هذا في مواضع سابقة .

وأمّا ما جاء من استدلالهم على كراهية الإمالة بحديث زيد بن ثابت — رضي الله عنه — (أن القرآن نزل بالتفخيم) .

فالرد عليه يأتي من جانبين :

الجانب الأول : هذا الحديث أنكره بعض العلماء كما سيأتي ، فلا يصح الاستدلال به على أمور متواترة الصحة مجمع عليها .

الجانب الثاني : على افتراض صحة الحديث ، ففي نقلهم لهذا الشطر من الحديث واستدلالهم به تعميم لغير مراد الحديث .

---

(١) كتاب سيبويه ١٢٥/٤ .

فأمّا توضيح الجانب الأول :

فهذا الحديث رواه الحاكم[١] في المستدرك على الصحيحين ٢٣١/٢ ، و لم أقف عليه عند غيره .

قال : " حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ [٢] ، أنبأ محمد بن الحسين بن مكرم [٣] ، ثنا نصر بن علي الجهضمي [٤] ، أنبأ بكار بن عبد الله [٥] ثنا محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف [٦] ، حـــدثني أبو الزناد [٧] ، عن خارجة بن زيد[٨] ، عن زيد بن ثابت – رضـــي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : أنزل القرآن بـــالتفخيم كهيئة الطير ، عذراً أو نذراً ، والصدفين ، وألا له الخلق والأمر ، وأشباه هذا في القرآن " .

ثم قال الحاكم في نهاية الحديث : " صحيح الإسناد و لم يخرجاه " .

ويريد بقوله " و لم يخرجاه " أي البخاري ومسلم .

---

(١) هو الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بـــن حمدويـــه الـــضبي النيـــسابوري ، ٣٢١ -٤٠٥ هـــ .

(٢) هو أبو علي الحسين بن علي يزيد بن داود النيسابوري ، ٢٧٧-٣٤٩ هـــ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن مكرم البغدادي نزيل البصرة ، توفي سنة ٣٠٩ هـــ .

(٤) هو أبو عمرو نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان بن أبّي الأزدي الجهضمي الصغير ، توفي سنة ٢٥٠ هـــ .

(٥) هو بكار بن عبد الله بن يحيى .

(٦) هو محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري العوفي المدني .

(٧) هو أبو الزناد عبد الله بن ذكوان أبو عبد الرحمن القرشي المدني ، توفي سنة ١٣٠ هـــ .

(٨) هو أبو زيد خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ، توفي سنة ٩٩ ، ١٠٠ هـــ .

ثم علق الذهبي على قول الحاكم : " صحيح الإسـناد و لم يخرجـاه " بقوله : " لا والله ؟ العوفي مجمع على ضعفه ، وبكـار لـيس بعمـدة والحديث واه منكر "

قلت : فهل يجوز الاستدلال بمثل هذا على إنكار ما صح وتواتر عند أئمة القراءات ، وأصَّلَهُ أئمة اللغة .

وأمّا توضيح الجانب الثاني :

فقبل الدخول في تفصيله لابد من معرفة التفخيم والترقيق .

التفخيم هو تسمين الحرف بحيث يكون في المخرج جسيماً سميناً ، وفي الصفة قوياً ، ويرادفه التغليظ ، وضد التفخيم الترقيق ، وهو تنحيف الحرف . وحروف الهجاء منها المفخم قولاً واحداً ، ومنها ما يدور بين التفخيم والترقيق ، ومنها المرقق قولاً واحداً .

فأمّا المفخم قولاً واحداً فهي حروف الاستعلاء السبعة المجموعة في (خص ضغط قظ) ، ولها مراتب في التفخيم .

وأمّا ما يدور بين التفخيم والترقيق فهي :

أ- الألف المدية ، فهي تابعة لما قبلها تفخيماً وترقيقاً ، فإن وقعت بعد مفخم فخمت ، وإن وقعت بعد مرقق رققت .

ب- اللام في لفظ الجلالة ، وفي مواضع اختلافها بين القراء ، ففي لفظ الجلالة تفخم إذا سبقت بفتح أو ضم ، وترقق إذا سبقت بكسر .

وتفخم اللام المفتوحة عند ورش عن نافع بشروطها ، وترقق عند باقي القراء .

ج- الراء تفخم إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، وإذا كانت ساكنة بشروط ، وترقق إذا كانت مكسورة وإذا كانت ساكنة ترقق بشروط وترقق عند ورش إذا كانت مفتوحة أو مضمومة بشروط .

وأمّا المرقق قولاً واحداً ، فهي باقي حروف الهجاء ، عدا ما سبق ذكره .

والترقيق أيضاً من مرادفات الإمالة ، كما أن التفخيم من مرادفات الفتح الذي هو ضد الإمالة .

وبإعادة النظر في الحديث وما جاء فيه من أمثلة على التفخيم نجد أنه لم يرد من المفخم غير: الطاء في (الطير) ، والراء في (عذراً أو نذراً والأمر) ، والصاد في (الصدفين) ، والخاء والقاف في (الخلق) ، وباقي الحروف مجمع على ترقيقها .

وعلى هذا فلم يرد بين الأمثلة شيء من الألفات الممالة ليحمل عليها تفخيم الممال .

فإن قيل : إن الإمالة ضرب من الترقيق ، وعموم اللفظ يفيد نزول القرآن بالتفخيم .

قلت : هذا مردود من أوجه :

الأول : في الحديث تقييد لما يفخم ، وهذا بالأمثلة المذكورة فيه وما شابهها .

الثاني : لو كان عموم اللفظ يوجب تفخيم كل المرقق ، لكان الأولى بالتفخيم جميع ما ورد في أمثلة الحديث من الحروف المرققة ، وهذا غير مقبول ولا يصح .

الثالث : لو كان المفخم أولى بالقبول من المرقق ، لكانت رواية ورش عن نافع هي الأولى بالقبول والأخذ عن جميع القراءات الأخرى ، حيث إن ورشاً هو المتفرد بتفخيم اللام المفتوحة بشروطها .

وكذلك العكس حيث إن ورشاً هو المتفرد بترقيق الراء المفتوحة والمضمومة بشروطها .

فهذا لا يجوز القول به وذاك أيضاً ، حيث إن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول .

وعليه ، فلا يجوز الاعتماد على مثل هذا في إنكار أو كراهة ما ثبت وصح نقله من القرآن الكريم .

٣- الكلام عن المد :

ينقسم المدّ باعتبار توزيعه على القراء إلى خمسة أقسام :

القسم الأول : اتفقوا على قصره ، وهو الذي لم يقع بعده سبب من أسباب المد ، والقصر هنا عبارة عن ترك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله .

القسم الثاني : اتفقوا على مدهّ مدًّا مشبعاً ، وهو المد اللازم بأقسامه .

القسم الثالث : اتفقوا على قصره ، وعلى توسطه ، وعلى مدّه مدّاً مشبعاً وهو المد العارض .

القسم الرابع : انفرد به ورش عن الإمام نافع ، وهو مد البدل ، ومدّ اللين الذي بعده همز ، وذلك لأن اللين الذي لم تقع بعده همزة يدخل ضمن المدّ العارض .

القسم الخامس : اختلفوا فيه ، وهو نوعان :

النوع الأول : المد المتصل ، فقد اتفقوا على مدّه واختلفوا في مقدار هذا المد .

النوع الثاني : المد المنفصل ، فقد اختلفوا فيه بين القصر والمدّ المشبع .

وسبب هذا الاختلاف يرجع إلى مذهب كل إمام في التجويد من حيث التحقيق والحدر .

فمن كان مذهبه التحقيق ، كان من مذهبه المدّ المشبع ، ومن كان مذهبه التخفيف والتسهيل بالحدر ، كان من مذهبه القصر فيما يجوز قصره والمدّ غير المشبع فيما لا يجوز قصره .

قال مكي بن أبي طالب :

" والقراء في إشباع المدّ وتطويله على قدر قراءتهم وتمهلهم أو حدرهم فليس مدٌّ من يتمهل ويرتل كمدّ من يحدر ويسرع " (١) .

وقال أبو عمرو الداني في سياق الكلام عن المد المتصل والمنفصل :

" وهذا كله على التقريب من غير إفراط ، وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر " (٢) .

وقال أيضاً فيما نقله عنه ابن الجزري :

" وهذا كله جار على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف ، وتلخيص السواكن ، وتحقيق القراءة وحدرها ، وليس لواحد منهم مذهب يسرف

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ٥٨/١ .

(٢) التيسير ٣٥ ، تحبير التيسير ٥٢ .

فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المتعارف في اللغة ، والمتعالم في القراءة بل ذلك قريب بعضه من بعض ، والمشافهة توضح حقيقة ذلك والحكاية تبين كيفيته "[١] .

وقال أبو علي الأهوازي :

"فإن كان حرف المدّ والهمز في كلمة واحدة ، أجمعوا على المدّ ويتفاضلون فيه على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق "[٢]

وعلى هذا فمن خلال معرفة مذهب كل إمام في التحقيق والحدر ، يظهر مذهبه في المدّ ، والإمام حمزة ممن ثبت عنهم تحقيق القراءة .

قال أبو علي الأهوازي :

" كان أبو عمرو يؤثر التخفيف والتسهيل إذا وجد إلى ذلك سبيلاً وكذلك عبد الله بن كثير ، ويعقوب على نحو ذلك أيضاً .

وأما نافع فكذلك أيضاً ، إلا ورشاً عنه فإني قرأت على الحذاق من أصحابه بالتجويد والتمطيط ، وإشباع الحركات ، ومراعاة تشديد المشدد وتخفيف المخفف ، واستيفاء حروف المدّ وتصحيح الهمزات ، وتعديل المدّات ، وإشباع الضم قبل الواو .

ثم قال : وبترتيل الحروف ، والتوقف على الحروف ، وإخراجها من مخارجها بلا تكلف ، وإعطاء كل حرف منه حقه من البيان والإخفاء والإدغام والتشديد والتخفيف والحركة والسكون .

---

(١) النشر ١/٣٢٧ .

(٢) الوجيز ٩٧ .

وأما عاصم فكما قال شريك بن عبد الله عنه :[١] صاحب مـــدّ وهمـــز وقطع وقراءة سديدة إلا أنه لا يجاوز التجويد ، وهكذا قرأت عنه .
وقرأت عن الكسائي بقراءة محدورة مدوَّرة بين القراءتين ، أعني : السهلة والشديدة .
وابن عامر على نحو من ذلك فيما قرأته عنه على أهل الشام وأهل العراق.
ثم قال : وأمّا حمزة فإني قرأت عنه بـــالتحقيق ، وباشـــتقاق التحقيـــق وبالحدر والتسهيل ، كالجماعة المؤثرين لذلك "[٢].
قلت : فعلى هذا الأساس ينبني قصر المدّ وتطويله بالنسبة لكل إمام مـــن الأئمة .
والمدّ في كلا النوعين – أي المتصل والمنفصل – له بداية وله نهاية .
فالمد المتصل يبدأ بالتوسط الذي يقدر بأربع حركات ، وينتهي بالإشباع الذي يقدر بست حركات ، ولا يجوز زيادته ولا نقصانه عن هذا علـــى المشهور .
والمدّ المنفصل يبدأ بالمدّ الطبيعي الذي يقدر بحركتين ، وينتهي بالإشـــباع وكذلك فلا يجوز زيادته ولا نقصانه عن هذا .
وقد سبق أن الإمام حمزة صاحب تحقيق للقراءة ، لهذا كان مذهبه المـــدّ المشبع في المتصل والمنفصل .

---

(١) هو شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي ، ٩٥ – ١٧٧هـــ ، وهو ممـــن روى عـــن الإمـــام عاصم.
(٢) الوجيز ١٢٢ ، ١٢٣ .

ولم ينفرد حمزة بإشباع المتصل والمنفصل بل اشترك مع ورش عن الإمام نافع في هذا لأنه صاحب تحقيق أيضاً .

قال أبو عمرو الداني :

" وأطولهم مدًّا في الضربين جميعاً – أي المتصل والمنفصل – ورش وحمزة "[١]

وقال مكي بن أبي طالب :

" قد ذكر الشيخ أبو الطيب [٢] أن مدّ أبي نشيط عن قالون والعراقيين عن أبي عمرو أزيد قليلاً من مدّ ابن كثير ومن ذكرنا معه ممن تقدم ذكره وأن ابن عامر والكسائي أزيد في المدّ قليلاً ، وأن عاصماً أزيد قليلاً ، وأن ورشاً وحمزة أزيد قليلاً ، وهذا على التقريب فيما هو من كلمتين "[٣].

وقال أبو علي الأهوازي في سياق الكلام عن المدّ المنفصل :

" حمزة وورش عن نافع بالمدّ الطويل في ذلك في سائر القرآن " [٤].

قلت : وقد سبق كلامه عن المد المتصل .

وقال ابن الجزري في نهاية ذكره لأقوال من تقدمه من العلماء في المدّ :

" فهذا ما حضرني من نصوصهم ، ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب ، وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء

---

(١) التيسير ٣٥ ، تحبير التيسير ٥٢ ، النشر ٣٢٨/١ .

(٢) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الطيب الحلبي نزيل مصر ، ٣٠٩ – ٣٨٩ هـ ، وهو من شيوخ مكي بن أبي طالب .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ٥٨/١ .

(٤) الوجيز ٩٧ .

إلا وذكر له ما يليها ، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط ، والمنضبط من ذلك غالباً هـو ، القصر المحض ، والمدّ المشبع من غير إفراط عرفاً ، والتوسط بين ذلك "[١].

قلت : ويؤخذ من جميع ما سبق ذكره ، أن المدّ المشبع والذي يقدر بست حركات ، ثابت في أداء كلمات القرآن ، ومتواتر بتواتر لفظه .

و لم ينفرد الإمام حمزة بالإشباع في المتصل والمنفصل ، بل جاء هذا في قراءة الإمام نافع من رواية ورش .

وقد كان الإمام حمزة يأمر من يقرأ عليه بالانتهاء إلى الحد المطلوب في المدّ فمن قصر أمره بالزيادة ، ومن بالغ في المدّ أمره بالرجوع عن هذا .

فقد نقل ابن الجزري بسنده عن سليم صاحب حمزة قوله :

" سمعت حمزة يقول : إنما أزيد على الغلام في المدّ ليأتي بالمعنى "[٢].

وقال عبد الله العجلي :[٣]

" قرأ رجل على حمزة فجعل يمّد ، فقال : لا تفعل ، أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص ، وما كان فوق الجعودة فهو قطط ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة "[٤]

---

(١) النشر ٣٣٣/١ .

(٢) النشر ٣٢٧/١ .

(٣) تقدم من تلاميذ حمزة .

(٤) تاريخ الإسلام ٣٨٤/٩ ، والنشر ٣٢٧/١ .

وقد علق الإمام ابن الجزري على النقلين السابقين بقوله :

" فالأول ، لما لم يوف الحق زاد عليه ليوفيه ، والثاني ، لما زاد على الحق رد عليه ليهديه ، فلا يكون تفريط ولا إفراط " [١]

٤- الكلام عن الوقف على الهمز :

والمقصود بالوقف على الهمز ، أي عدم تحقيق الهمزة في حال الوقف عليها وتغييرها إلى نوع من أنواع التخفيف .

وأنواع تخفيف الهمزة تشمل :

أ- التسهيل بين بين :

والمراد به ، هو اللفظ بالهمزة المفتوحة بينها وبين الألف ، والمكسورة بينها وبين الياء ، والمضمومة بينها وبين الواو .

ب- الإبدال :

وهو إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، فما كان قبلها فتح تبدل ألفاً ، وما كان قبلها كسر تبدل ياءً ، وما كان قبلها ضم تبدل واواً .

جـ- النقل :

وهو نقل ما على الهمزة من حركة إلى الحرف الساكن قبلها ، ثم حذف الهمزة وإسقاطها .

د- الحذف :

وهو إسقاط الهمزة وعدم اللفظ بها .

---

(١) النشر ٣٢٧/١ .

هـ - الإدغام :

وهو في الهمزة التي وقع قبلها حرف مدّ ، فتبدل حرف مدّ يجانس ما قبله ثم يدغم الأول منهما في الثاني .

فهذه أنواع التغيير التي جرى العمل بها في تخفيف الهمز سواء كان في وقف حمزة ، أو عند غيره في الوقف والوصل .

والتغيير يكون في الهمز المتوسط والمتطرف ، سواء كان متحركاً أو ساكناً وأما الذي في أول الكلمة فلا شئ فيه إلا التحقيق عند الجميع .

فهذا باختصار شديد ما يقع في تغيير الهمزة ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في باب الفرق بين اختلاف اللفظ والأداء .

وتخفيف الهمز له وجهه وعلته عند العلماء .

قال مكي بن أبي طالب :

" فإن قيل : فمابال الهمزة كُره فيها التكرير واستثقل ، ولم يكره ذلك في سائر الحروف إذا تكررت ، إلا على لغة من أدغم الحرف المتكرر في نظيره ؟

فالجواب أن الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب على اللافظ به ، بخلاف سائر الحروف ، مع ما فيها من الجهر والقوة ، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف فقد استعملوا فيها : التحقيق ، والتخفيف ، وإلقاء حركتها على ما قبلها وإبدالها بغيرها من الحروف ، وحذفها من مواضعها ، وذلك كله لاستثقالهم لها ، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها ، فإذا

انضاف إلى ذلك تكريرها كان أثقل كثيراً عليهم ، فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى ، والتخفيف للثانية ، والحذف للثانية والحذف للأولى ، وبعضهم يحققهما جميعاً ، إذ الأولى كالمنفصلة من الثانية ، إذ هي من كلمة أخرى "[1].

وقال ابن الجزري :

" ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً ، وأبعدها مخرجاً ، تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف كالنقل ، والبدل ، وبين بين ، والإدغام ، وغير ذلك ، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً ، ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم "[2].

وسبق في الكلام عن الإمالة ، أنّ سيبويه عدّ التسهيل بين بين من حروف الهجاء الفرعية .

وكما قدمنا أن الإمام حمزة لا يغير في الهمز شيئاً إلا في حالة الوقف على الكلمة التي وقع فيها همز .

قال مكي بن أبي طالب :

" تفرد حمزة بتخفيف كل همزة متوسطة أو متطرفة ، إذا وقف خاصة ووافقه هشام على تخفيف المتطرفة خاصة .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ١/٧٢ .

(٢) النشر ١/٤٢٨ .

ثم قال : وحجة من خفف الهمزة هو ما ذكرنا متقدماً من ثقل الهمـزة وجلادتها وبعد مخرجها ، وتصرف العرب في تغيير لفظها ، فخففها طلباً للتخفيف فيها ، ولصعوبة التكلف في تحقيقها "[١].

وقال أبو عمرو الداني :

" اعلم أن حمزة وهشاماً كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركـة إذا وقعت طرفاً في الكلمة بتسهيلها ، ويصلان بتحقيقها .

ثم قال : وتفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة " [٢].

قلت : والمراد بقولهما : تفرد حمزة ، أي في حالة الوقـف فقـط ، وإلا فغيره خفف الهمز في الحالتين .

وقال أبو علي الأهوازي :

" وأصل حمزة أن يقف على كل كلمة فيها همزة متوسطة أو متطرفة بغير همز ، وله في ذلك شرط وشرح يطول ذكره ، وقد ذكرناه في كتـاب (الإيضاح) و (الاتضاح) "[٣].

قلت : ولهذا كان باب وقف حمزة على الهمز من أصـعب الأبـواب في أصول القراءات ، فإنه يحتاج إلى التلقي من أفواه المهرة في النقل ، المتقنين لأصول العربية ، العارفين بقواعد رسم المصاحف .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ١/٩٥ .

(٢) التيسير ٣٩، ٤٠ ، تحبير التيسير ٦٠ ، ٦١ .

(٣) الوجيز ١١٩ .

قال أبو عمرو الداني :

" واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس كما قدمنا "[١].

وقال ابن الجزري :

" وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية ، وأحكام رسم المصاحف العثمانية ، وتمييز الرواية ، وإتقان الدراية .

ثم ذكر قول أبي شامة [٢] : هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده "[٣].

قلت : ولهذا كان قول العلماء في ردِّ كل شأن إلى أهله ؟ .

و لم يتفرد الإمام حمزة بما سبق ذكره في تغيير الهمزة ، فإن كان من مذهبه تخفيف الهمز وقفاً ، فغيره خففه وصلاً ووقفاً .

فمنهم من سهل الهمزة الثانية إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ، ومنهم من أبدلها ، ومنهم من سهل الأولى أو الثانية من الهمزتين المتفقتين إذا اجتمعتا من كلمتين ، ومنهم من أسقطها ، ومنهم من أبدلها .

ومنهم من سهل الهمزة الثانية من المختلفتين من كلمتين ، ومنهم من أبدلها . ومنهم من أبدل الهمز المفرد ساكناً كان أو متحركاً ، ومنهم من أسقطه ونقل حركته إلى الساكن قبله ، ومنهم من أبدله وأدغمه فيما قبله وقد وقع كل هذا في قراءة الأئمة : نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر

---

(١) تحبير التيسير ٦٣ ، والنشر ٤٤٦/١ .

(٢) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو شامة المقدسي الدمشقي ، ٥٩٩-٦٦٥ هـ ، وهو من علماء القراءات وله فيها مؤلفات .

(٣) النشر ٤٢٨/١ .

ويعقوب ، كل حسب مذهبه ، وجاء بعضه في قراءة غيرهم ، وله تفصيل يطول شرحه .

قال ابن الجزري :

" والقصد أن تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب ، فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز ، إما عموماً أو خصوصاً كما قدمنا ذكره في الأبواب المتقدمة ، وقد أفرد له علماء العربية أنواعاً تخصه ، وقسموا تخفيفه إلى واجب وجائز ، وكل ذلك أو غالبه وردت به القراءة وصحت به الرواية ، إذ من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية ، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة ، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، ومما صح في القراءة وشاع في العربية الوقف بتخفيف الهمزة وإن كان مما يحقق في الوصل لأن الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم .

ولذلك حذفت فيه الحركات ، والتنوين ، وأبدل فيه تنوين المنصوبات وجاز فيه الروم والإشمام ، والنقل والتضعيف ، فكان تضعيف الهمز في هذه الحالة أحق وأحرى .

قال ابن مهران [1] : وقال بعضهم : هذا مذهب مشهور ، ولغة معروفة يحذف الهمز في السكت- يعني في الوقف – كما يحذف الإعراب ، فرقاً بين الوصل والوقف ، قال : وهو مذهب حسن "[2].

(١) تقدم ضمن شيوخ حمزة .

(٢) النشر ٤٢٩/١

قلت : ولأهمية هذا الباب وصعوبته ، أفردت فيه المؤلفات ، وقد ذكره الإمام ابن الجزري في أربع وستين صفحة من كتابه (النشر في القراءات العشر) من صفحة (٤٢٨) إلى صفحة (٤٩١) ، من المجلد الأول وشرحه شرحاً وافياً مستفيضاً ، وبين علله ، ووضح طرقه ، وذكر فيه أقوال المتقدمين والمتأخرين .

والصعوبة في تخفيف الهمز تَكْمُن في كلفة التدرب عليه ، والضبط لمرسوم خط المصاحف في الهمزات ، والتمكن من اللغة العربية .

قال مكي بن أبي طالب :

" وأن التخفيف يحتاج إلى معاناة شديدة وكلفة عظيمة من جهتين :

إحداهما : إحكام اللفظ بالهمزة المخففة بين بين .

والأخرى : معرفة ما يخفف بين بين ، وما يبدل ويدغم فيه ما قبله ، وما يبدل ولا يدغم فيه شيء ، وما قبله زائد أو أصلي ، وما تلقى حركته على ما قبله ، وذلك أمر لا يحكمه إلا من تناهى في علم العربية ، وتمرن في إحكام اللفظ بذلك ، ودَرِبَ في اللفظ بالهمزة المخففة " [1].

قلت : ولله الحمد ، فلا يخلو مصر من الأمصار ولا زمن من الأزمان إلا وقد وجد فيه المهرة في هذا من المقرئين الناقلين عن مثلهم .

وإن احتج بهذه الصعوبة على كراهة تخفيف الهمز فأقول : هذه الصعوبة على غير المتخصص ومن لم تكن من لغته .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ٩٨/١ .

ولم يرد من أنكر أو كره شيئاً من تخفيف الهمز من أهل القراءات واللغة ولو أُنكِر على حمزة تخفيفه للهمز وقفاً لكان من الأحرى أن ينكر على من خففه وصلاً ووقفاً ، والله أعلم .

٥- الكلام عن السكت :

السكت كما هو معلوم عبارة عن قطع الصوت زمناً من غير تنفس .

قال فيه أبو علي الأهوازي :

" وقفة من غير قطع نفس ، يريد بها التجويد لا الوقف " [١].

والسكت يكون على الحرف الساكن الذي يسبق الهمز سواء كان من كلمة نحو : الآخرة ، الأرض ، شيء ، شيئاً ، أو كان من كلمتين نحو : من آمن ، قد أفلح ، خلوْا إلى .

ويكون أيضاً على المد الذي يسبق الهمز نحو : بما أنزل ، قالوا آمنا ، في آذانهم .

وهذا كله له شروط وضوابط .

قال ابن الجزري :

" فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا على ساكن ، إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن ، فينبغي أن تعلم أقسام الساكن ليعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز" [٢].

---

(١) الوجيز ٩٦ .

(٢) النشر ٤١٩/١ .

والسكت أيضاً من أنواع الأداء التي لم ينفرد بها الإمام حمزة .

قال ابن الجزري :

" فورد السكت في ذلك عن جماعة من أئمة القراءة ، وجاء من هذه الطرق عن : حمزة ، وابن ذكوان ، وحفص ، ورويس ، وإدريس ، فأما حمزة فهو أكثر القراء به عناية " [١].

قلت : وابن ذكوان هو الراوي الثاني لقراءة الإمام ابن عامر الشامي وحفص هو الراوي الثاني لقراءة الإمام عاصم الكوفي ، ورويس هو الراوي الأول لقراءة الإمام يعقوب الحضرمي ، وإدريس هو الراوي الثاني لقراءة الإمام خلف العاشر الكوفي .

وجميع هؤلاء بما فيهم حمزة ورد عنهم الخلاف بين السكت وتركه ، وقد جاء في هذا الباب كلام مطول واختلاف بين النقلة له من المتقدمين وقد ذكر الإمام ابن الجزري أقوالهم في كتابه (النشر في القراءات العشر) كما ذكر الطرق المؤدية إلى السكت وتركه عن كل إمام ممن ورد عنهم السكت .

والسكت المذكور لحفص هنا غير السكت الوارد عنه في الكلمات الأربع الواقعة في سور الكهف ويس والقيامة والمطففين ، فالسكت المذكور له هنا هو فيما يسكت عليه حمزة وغيره .

وإن كان هذا النوع من السكت لحفص لم يشتهر اليوم بين الناس ، فقد كان مشتهراً عند المتقدمين ، بل كان هو المقدم عند بعضهم .

---

(١) النشر ١/٤٢٠ .

والسكت عن حفص جاء من طريق عبيد بن الصباح ، فقد رواه أبو طاهر بن أبي هاشم [١] عن الأشناني [٢] عن عبيد بن الصباح[٣] عن حفص [٤].

قال ابن الجزري :

" وأما حفص فاختلف أصحاب الأشناني في السكت عن عبيد بن الصباح عنه ، فروى عنه أبو طاهر بن أبي هاشم السكت "[٥] .

وكما قلت : إن السكت عن حفص كان مقدماً عند بعض المتقدمين .

قال الإمام الداني :

" وبالسكت آخذ في روايتيه لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة وهو من الإتقان والضبط والصدق ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة ، فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه " [٦] .

قلت : وعلى هذا يكون السكت من أنواع الأداء الثابتة عن أئمة القراءات المتواترة مع لفظها ، سواء كان هذا السكت عن حمزة أو عن غيره من القراء .

---

(١) هو أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي ، ٢٨٠ – ٣٤٩ هـ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن سهل بن الفيروزان الأشناني ، توفي سنة ٣٠٧ هـ .

(٣) هو أبو محمد عبيد بن الصباح بن أبي شريح بن صبيح النهشلي ، وفاته ما بين ٢١٩ و ٢٣٩ هـ .

(٤) هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي ، ٩٠ – ١٨٠ هـ ، وهو الراوي الثاني عن الإمام عاصم أخذ عنه القراءة مباشرة .

(٥) النشر ٤٢٣/١ .

(٦) النشر ٤٢٣/١ .

وقد ورد السكت أيضاً على غير الساكن الذي يسبق الهمز ، فقد ورد في الكلمات الأربع التي سبقت الإشارة إليها ، وهذا مما انفرد به حفص .

وورد السكت أيضاً في قراءة أبي جعفر المدني ، على كل حرف من حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو : الم ، الر .

ومن خلال جميع ما سبق ذكره في أنواع الأداء بداية من الإدغام إلى السكت يظهر وبوضوح أن الإمام حمزة لم يتفرد بنوع منها ، بل منها ما اشترك فيه بنسبة لا تذكر ، ومن القراء من تفرد بأنواع من الأداء لم يقرأ بها غيره .

وعلى هذا فإن كانت كراهة قراءة الإمام حمزة محمولة على الأداء فيجب شمول هذه الكراهة لجميع القراءات التي ورد فيها هذا الأداء .

فإن قيل : قد جاء في قراءة حمزة المبالغة في بعض أنواع الأداء .

قلت : إن الإمام حمزة نفسه ثبت عنه أنه كان ينهى عن المبالغة ويذمها وتقدم في الكلام عن المد قول الإمام حمزة لمن بالغ في المدّ : (لا تفعل) وقد ثبت عنه نحو هذا من طرق أخرى .

قال ابن مجاهد :

" حدثني على أبو الحسن [١] ، قال : سمعت محمد بن الهيثم [٢] يقول : حدثني عبد الرحمن بن أبي حماد[٣] ، قال : سمعت حمزة يقول : إن لهذا

(١) سبق في توثيق قراءة حمزة .

(٢) سبق في توثيق قراءة حمزة .

(٣) سبق من تلاميذ حمزة .

التحقيق منتهى ينتهي إليه ، ثم يكون قبيحاً ، مثل البياض له منتهى ينتهي إليه ، وإذا زاد صار برصاً ، ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليـــه ، فـــإذا زادت صارت قططاً "[١] .

وقال الذهبي :

" بلغنا أن رجلاً قال له : يأبا عمارة رأيت رجلاً من أصحابك همز حتى انقطع زره ، فقال : لم آمرهم بهذا كله "[٢] .

وكان أداء الإمام حمزة في الصلاة وخارجها واحداً .

قال ابن مجاهد :

" وحدثني ابن أبي الدنيا[٣] ، قال : قال محمد بن الهيثم : حدثني إبـــراهيم بن الأزرق [٤] ، قال : كان حمزة يقرأ في الصلاة كما يقرأ ، لا يدع شيئاً من قراءته ، نذكر المد والهمز والإدغام " [٥] .

قلت : فهذا مذهب الإمام حمزة في أنواع الأداء ، وهذا رأيه في الإفـــراط والمبالغة ، فإذا جاء متنطع وبالغ في الأداء في قراءة حمزة وخـــرج عـــن المتعارف عليه ، فهل يجوز الحكم على قراءته بالإنكار أو الكراهـــة دون الرجوع إلى أصول قراءته ؟ ، وما آفة الأخبار إلا رواتها . رحم الله الإمام حمزة وغفر الله لمن كان سبباً في هذا .

---

(١) كتاب السبعة ٧٦ ، معرفة القراء الكبار ١١٤/١ ، تاريخ الإسلام ٣٨٥/٩ ، سير أعلام النبلاء ٩١/٧ .

(٢) تاريخ الإسلام ٣٨٥/٩ ، سير أعلام النبلاء ٩١/٧ .

(٣) تقدم في توثيق قراءة الإمام حمزة .

(٤) سبق من تلاميذ حمزة .

(٥) كتاب السبعة ٧٧ .

ثامناً : ما يحمل عليه الكلام في قراءة الإمام حمزة .

فبعد التأكد من صحة قراءة الإمام حمزة لفظاً وأداءً ، يجب صرف ما جاء من كلام فيها إلى ما يحتمله من أوجه ، خاصة وقد صدر هذا الكلام عن أئمة من علماء المسلمين .

فنقول وبالله التوفيق :

سبق أن ذكرنا أقوال من تكلم في قراءة حمزة ، وذكرنا أنه لم يظهـــر في كلامهم ما ينص على أنه مختص بالأداء دون اللفظ ، بل يحتمل أن يكون فيهما معاً .

وسبق في تعليقات الإمام الذهبي على أقوالهم ، أن الإنكـــار أو الكراهـــة محمولة على الأداء وليس على اللفظ .

وسبق معرفة ماهية الأداء واللفظ في قراءات القرآن الكريم ، كما ســـبق قول شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن الجزري بتواتر الأداء واللفظ معاً و لم يقل بعدم تواتر الأداء من علماء المسلمين غير ابن الحاجب .

فعلى القول بعدم تواتر الأداء يمكن حمل كلامهم في قراءة حمزة على أكثر من وجه .

وعلى القول بتواتر الأداء مع تواتر اللفظ ، فلا يمكن حمل كلامهـــم إلا على وجه واحد .

فالأوجه التي يحمل كلامهم عليها في حالة عدم تواتر الأداء ما يأتي :

الوجه الأول : أن يكون من طعن في قراءة حمزة سمع المبالغة والإفراط في الأداء من ناقل غير متقن لقراءة حمزة ، فحمله هـــذا علـــى الإنكـــار أو الكراهة .

قال ابن مجاهد :

" حدثني علي أبو الحسن قال : قال محمد بن الهيثم : واحتج من عاب قراءة حمزة بعبد الله بن إدريس أنه طعن فيها ، وإنما كان سبب هذا أن رجلاً ممن قرأ على سليم[١] حضر مجلس ابن إدريس عبد الله ، فقرأ فسمع ابن إدريس ألفاظاً فيها إفراط في المدّ والهمز وغير ذلك من التكلف المكروه ، فكره ذلك ابن إدريس وطعن فيه .

قال محمد : وهذا الطريق عندنا مكروه مذموم ، وقد كان حمزة يكره هذا وينهى عنه ، وكذلك من أتقن القراءة من أصحابه " [٢] .

قلت : وتقدم قريباً رفض الإمام حمزة للمبالغة والإفراط في الأداء ، وهذا النقل الذي في كلام ابن مجاهد على وجه الاحتمال وليس على وجه التأكيد .

قال ابن الجزري :

" وأمَّا ما ذكر عن عبد الله بن إدريس وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة ، فإن ذلك محمول على قراءة من سمعا منه ناقلاً عن حمزة ، وما آفة الأخبار إلا رواتها "[٣]

ثم ذكر الإمام ابن الجزري كلام ابن مجاهد السالف الذكر .

---

(١) تقدم من تلاميذ حمزة

(٢) كتاب السبعة ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) غاية النهاية ٢٦٣/١ .

الوجه الثاني : أن تكون كراهتهم للأخذ بالفرع وترك الأصل ، حيث إن بعض أنواع الأداء مثل : تخفيف الهمز ، والإدغام ، والإمالة فرع وليس بأصل على أرجح الأقوال .

قال مكي بن أبي طالب في الكلام عن الوقف على الهمز :

" وحجة من حقق الهمزة في الوقف في جميع ذلك ، من المتوسطة والمتطرفة ، أنه أتى بالهمزة على أصل الكلام ، وأنه وافق بين الوصل والوقف "[١].

وقال في الكلام عن الإدغام :

" اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل ، والإدغام دخل لعلة تذكر إن شاء الله ، وإنما قلنا : إن الإظهار هو الأصل لأنه أكثر ، لأن الوقف يضطر فيه إلى الإظهار ، ولاختلاف لفظ الحرفين " [٢].

وقال في الكلام عن الإمالة :

" اعلم أن أصل الكلام كله الفتح ، والإمالة تدخل في بعضه ، في بعض اللغات لعلة ، والدليل على ذلك أن جميع الكلام ، الفتح فيه سائغ جائز وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه في بعض اللغات لعلة ، فالأصل ما عم وهو الفتح " [٣].

قلت : وتقدم في الكلام عن الإمالة أن سيبيويه قد عدَّ الإمالة الشديدة وتسهيل الهمزة بين بين من حروف الهجاء الفرعية .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات ٩٨/١ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ١٣٤/١ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١٦٨/١ .

الوجه الثالث : أن تكون كراهتهم لجهلهم بهذه الأنواع من الأداء ولعدم بلوغها لهم في ألفاظ القرآن الكريم ، وهذا أمر ليس بمستغرب فجميعهم من غير أهل التخصص لا في القراءات ولا في اللغة ، باستثناء شعبة الذي سبق أن إنكاره أمر غريب ، لأنه مشترك مع حمزة في غالب قراءته فرشاً وأصولاً .

فوارد أن تكون هذه الأمور لم تبلغهم ، وقد سبق في المقدمة كلام الإمام الذهبي ، أن عند أهل كل تخصص من الثابت والمتواتر في تخصصهم ما يمكن أن لا يكون عند غيرهم .

فعند القراء أشياء متواترة دون غيرهم ، وكذلك الفقهاء ، وكذلك المحدثين ، وكذلك اللغويين ، وليس من جهل علماً حجة على من علمه .

الوجه الرابع :

أن يكون منشأ هذا الكلام من متعصب على حمزة ، وهذا حاصل وواقع بين الأقران ، والحسد آفة عند بعض العلماء .

قال ابن مجاهد :

" حدثني علي أبو الحسن ، قال : حدثنا محمد بن الهيثم ، قال : قلت لعبد الله بن داود [١] : إن بعض الناس يكره قراءة حمزة أو نحو هذا فقال ابن داود : سمعت كلام هؤلاء البصريين ؟ ! من كان أعلم من حمزة بعلمها وعلتها "[٢].

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود بن عامر بن ربيع الخريبي الهمداني الكوفي ،١٢٦-٢١٣هـ.

(٢) كتاب السبعة ٧٦ .

قلت: ومراده (بعلمها وعلتها) أي القراءة ، وابن داود هذا من كبـــار علماء عصره وقد وثقه جميع المؤرخين والنقلة ، فلا يصدر عنه هـــذا إلا وعنده ما يؤكده .

فهذه الأوجه التي يمكن حمل كلامهم عليها ، وهذا على القول بعدم تواتر الاختلاف الأدائي مع القول بحمل كلامهم عليه .

أمّا على القول بتواتر الاختلاف الأدائي ، وهو قول الجمهور ، أو كـــان كلامهم في الاختلاف اللفظي والأدائي معاً ، وهذا محتمل كمـــا قـــدمنا فلا يمكن حمل كلامهم إلا على وجه واحد وهو ، جهلهم بقراءة الإمـــام حمزة .

فلا يجوز لكائن من كان أن يتكلم فيما ثبتت قرآنيته وصح نقله عن النبي – صلى الله عليه وسلم – سواء كان هذا على الأفصح أم الفـــصيح ، أو المختلف فيه أو الضعيف من اللغة .

قال الإمام الداني فيما نقله عنه ابن الجزري :

" وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت والأصح في النقـــل ، والروايـــة إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعـــة يلزم قبولها والمصير إليها ."[1]

(١) النشر ١/١٠-١١ .

وقال ابن الجزري :

" فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم و لم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها "[(١)]

قلت : وعلى هذا فلا عذر لمن يطعن فيما ثبتت صحته من القراءات إلا جهله بها ، وقد تقدم إثبات صحة قراءة الإمام حمزة لفظاً وأداءً وذلك بموافقتها لضوابط القراءات الصحيحة ، والأدلة النقلية والعقلية .

وجهل العالم بما لم يبلغه علمه ، لا ينقص من قدره شيئاً في علمه ، وقد وقع هذا بين من هم أعلم وأفضل ، وهم صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ورضي الله عنهم أجمعين .

وقد جاء في هذا الباب أحاديث كثيرة نذكر منها الآتي :

أولاً : ما رواه البخاري[(٢)] – رحمه الله- عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال : " سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقْرِئْنِيها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فَكِدتُ أُسَاوِرُهُ في الصلاة ، فَتَصَبَّرتُ حتى سلَّم ، فَلَبَّبْتُهُ بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فقلت : كَذَبْتَ ، فإنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد أَقْرَأَنِيهَا على غير ما قَرَأْتَ ، فَانْطَلَقْتُ به أَقُودُهُ إلي

---

(١) النشر ١/١٠ .

(٢) صحيح البخاري ١٦١١/٣ ، الحديث رقم (٤٩٩٢) .

رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقلت : إنّي سمعتُ هذا يقرأُ بسُورة الفرقان على حروف لم تُقْرِئْنِيها ، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " أرسله ، اقرأ يا هشام" ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأُ فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – : " كذلك أنزلت " ، ثمَّ قال – صلى الله عليه وسلم – : " اقرأ يا عمر " ، فقرأت القراءة التي أقرأني فقال – صلى الله عليه وسلم – : " كذلك أنزلت ، إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف ، فاقرءوا ما تيسَّر منه " .

ثانياً : ما رواه البخاري[1] – أيضاً – عن : عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال: " سمعت رجلاً قرأ آية سمعتُ من النبي – صلى الله عليه وسلم – خلافها ، فأخذت بيده فأتيت به النبي – صلى الله عليه وسلم – : فقال " كلاكما محسن ، لا تختلفوا فإنَّ من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا " .

ثالثاً : ما رواه مسلم[2] – رحمه الله – عن أبيٍّ بن كعب – رضي الله عنه – قال : " كنت في المسجد فدخل رجل يصلي ، فقرأ قراءة أنكرها عليه ، ثمَّ دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلمَّا قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فقلت : إنَّ هذا قرأ قراءة أنكرها عليه ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما النبي – صلى الله عليه وسلم – ، فقرآ فحسَّن النبي – صلى الله عليه

(١) صحيح البخاري ٧١٩/٢ ، الحديث رقم (٢٤١٠) .

(٢) صحيح مسلم ٥٦١/١ ، الحديث رقم (٨٢٠) .

وسلم – شأنهما ، فدخلني من الشك من أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما دخل فيَّ من أمر الجاهلية ، فلمَّا رأى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما قد غشيني ضربَ في صدري ، ففضت عرقاً ، وكأنما أنظر إلى الله فَرَقاً ، فقال لي : " يا أُبيّ أُرْسِلَ إليَّ أنِ اقرأ القرآن على حرف فرددتُ إليه أن هوِّن على أُمتي ، فردَّ إليَّ الثانية ، اقرأهُ على حرفين فرددتُ إليه أن هوِّن على أمتي ، فردَّ إليَّ الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف فلك بكل رَدَّة رَدَدْتُكَهَا مسألةٌ تسألنيها ، فقلتُ : " اللَّهمَّ اغفر لأمتي اللَّهمَّ اغْفِرِ لأُمَّتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليَّ الخلق كلهم حتى إبراهيم – صلى الله عليه وسلم– ".

وقد يرجح القول بجهلهم بقراءة حمزة ما ثبت عن الإمام أحمد أنه تراجع عن كلامه فيها .

قال ابن قدامة :

" ونقل عنه التسهيل في ذلك وأن قراءتهما جائزة – أي قراءة حمزة والكسائي –

قال الأثرم [١] : قلت لأبي عبد الله : إمام يصلي بقراءة حمزة أصلي خلفه ؟

قال : لا يبلغ به هذا كله ، ولكنها لا تعجبني "[٢].

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم ، المتوفى ٢٦١ هـ ، وهو من تلاميذ الإمام أحمد .

(٢) المغني ١/٥٣٥ ، ونحوه أيضاً في الشرح الكبير بهامش المغني ١/٥٣٥ ، لأبي الفرج المقدسي .

وقال ابن مفلح :

" وعن أحمد ما يدل على أنه رجع عن الكراهة واختار قراءة نافع من رواية إسماعيل بن جعفر عنه ، لأن إسماعيل قرأ على شيبة شيخ نافع "[١].

وعلى هذا فمن الجائز أن يكون الإمام أحمد قد أخذ بكلام شيوخه في قراءة الإمام حمزة ، فلما تبين له صحتها رجع عن هذا الكلام ، واختار الأشهر من المتعارف في اللهجة ، حيث إنه يكره ما خالف عرف البلد من القراءات .

قال ابن مفلح :

" وفي المذهب تكره قراءة ما خالف عرف البلد " [٢].

---

(١) الفروع ٤٢٢/١ ، ٤٢٣ .

(٢) الفروع ٤٢٣/١ .

تاسعاً : ما جاء في النهي عن التقول في القراءات أو تفضيل قراءة على أخرى .

يقول الله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾) الإسراء .

من هذا المنطلق وجب على المسلم العاقل أن يخشى على نفسه من الخوض فيما لا علم له به ، فقد تخرج من فمه كلمة تكون سبباً فيما لا يحمد عقباه .

وقد كان الصحابة – رضوان الله عليهم – والتابعون مع سعة علمهم وعلو قدرهم يمتنعون عن التكلم في القراءات حتى ولو بتقديم قراءة على الأخرى وكانوا ينهون عن هذا ويشددون في النهي .

وقد جاء في هذا الباب أحاديث كثيرة نقتصر منها على الآتي :

١- **قال ابن مسعود – رضي الله عنه –** : " إني قد سمعت أُولي القراء فوجدهم متقاربين ، فاقرءوا كما علمتم ، وإياكم والتنطع والاختلاف فإنما هو كقول أحدكم : هلم وتعال وأقبل " [١].

٢- **وقال ابن مسعود – رضي الله عنه –** : " إن هذا القرآن أنزل على حروف ، والله إنْ كان الرجلان ليختصمان أشدَّ ما اختصما في شيء قط فإذا قال القارئ : هذا أقرأني ، قال : أحسنت ، وإذا قال الآخر

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٧٦/٦ ، والبخاري في كتاب (خلق أفعال العباد) ١٢١ ، الحديث (٣٨٠) والطبراني في المعجم الأوسط ١٠٩/٢ ، والبيهقي ٣٨٤/٢، ٣٨٥ .

قال : كلاكما محسن ، فأقرأنا : إن الصدق يهدي إلى البر ، والبر يهدي إلى الجنة ، والكذب يهدي إلى الفجور ، والفجور يهدي إلى النار واعتبروا ذاك بقول أحدكم لصاحبه : كذب وفجر ، وبقوله إذا صدقه : صدقت وبررت ، إن هذا القرآن لا يختلف ولا يُستَشَنُّ [١] ولا يَتْفَهُ [٢] لكثرة الرد .

فمن قرأه على حرف فلا يدعه رغبة عنه ، فإنه من يجحد بآية منه يجحد به كله ، فإنما هو كقول أحدكم لصحابه : اعجل ، وحيَّ هلا "[٣].

وقد جاء هذا الحديث أيضاً عند الطبراني وابن الجزري .

قال ابن مسعود – رضي الله عنه – :

" لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط ولا ينفد لكثرة الرد ، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة ، حدودها وقراءتها ، وأمر الله فيها واحد ، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله ، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله "[٤].

واللفظ عند الطبراني : " فمن قرأ على قراءتي فلا يدعها رغبة عنها فإنه من جحد بحرف منه جحد به كله "

---

(١) (يُستَشَنُّ) أي لا يخلق على كثرة الرد ، قاله ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث والأثر) ٤٥٣/٢ . وقد جاء هذا اللفظ في مسند الإمام أحمد (يُستَشَنُّ) والصحيح ما ذكرنا .

(٢) (يَتْفَهُ) هو من الشيء التافه الحقير ، قاله ابن الأثير في المصدر السابق ١٨٨/١ .

(٣) مسند الإمام أحمد ٥٠٧/١ ، والفتح الرباني ٣٦/١٨ .

(٤) المعجم الكبير للطبراني ١١٩/١٠ ، ١٢٠ ، النشر ٥١/١ .

٣- ونقل البخاري بسنده عن مرة [١] ، قال : " أتيت مترل ابن مسعود أطلبه فقيل لي : هو عند أبي موسى ، فأتيت أبا موسى فإذا هو وحذيفة وهو يقول لحذيفة : إنك صاحب الحديث ، قال : أجل ، كرهت أن يقال : قراءة فلان وقراءة فلان "[٢].

٤- قال علقمة بن قيس[٣] :

" أمسكت على عبد الله [٤] في المصحف فقال : كيف رأيت ؟ قلت : قرأتها كما هي في المصحف إلا حرف كذا قرأته كذا وكذا "[٥] .

٥- قال ابن أبي شيبة [٦] : " حدثنا الثقفي [٧] عن شعيب[٨] ، قال : " كان أبو العالية[٩] يقرئ الناس القرآن ، فإذا أراد أن يغير لم يقل : ليس

---

(١) هو مرة الطيب بن شراحيل الهمداني الكوفي ، وفاته بعد سنة ٨٠ هـ ، حدث عن أبي بكر وعمر وأبي ذر وابن مسعود وأبي موسى الأشعري – رضي الله عنهم – .

(٢) ذكره البخاري في كتاب (خلق أفعال العباد) ١٢٢ ، الحديث (٣٨٤) .

(٣) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك أبو شبل النخعي الكوفي ، اختلفوا في وفاته ما بين ٦١-٧٢ هـ ، وله ٩٠ سنة ، وهو ممن أخذ القرآن عن ابن مسعود – رضي الله عنه – .

(٤) هو ابن مسعود – رضي الله عنه – .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٨٠/٧ .

(٦) هو الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي ، المتوفى ٢٣٥ هـ ، وهو صاحب المصنف في الأحاديث والآثار .

(٧) هو عيسى بن عمر أبو عمر الثقفي النحوي البصري ، وفاته ما بين ١٤٩ ، ١٥٦ هـ .

(٨) هو شعيب بن الحبحاب أبو صالح الأزدي البصري ، وفاته سنة ١٣٠ ، ١٣١ هـ ، وهو ممن أخذ القرآن على أبي العالية .

(٩) هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي البصري ، وفاته ما بين ٩٠، ٩٦ هـ ، وقد أخذ القرآن عن : عمر بن الخطاب ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، رضي الله عنهم أجمعين .

كذا وكذا ، ولكنه يقول : اقرأ آية كذا ، فذكرته لإبراهيم [١] فقـــال : أظن صاحبكم قد سمع أنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله "[٢].

٦- **قال ابن أبي شيبة** : " حدثنا وكيع[٣] ، قال : حدثنا الأعمـــش [٤] قال : كنت أقرأ على إبراهيم [٥] فإذا مررت بحرف ينكره لم يقـــل لي : ليس كذا وكذا ، ويقول : كان علقمة [٦] يقرأ كذا وكذا "[٧].

٧- **قال ابن أبي شيبة** : " حدثنا إسحاق الأزرق[٨] عن الأعمش ،قال : قال لي إبراهيم : إن إبراهيم التيمي[٩] يريد أن تقرئـــه قـــراءة عبـــد الله قلت : لا أستطيع ، قال : بلى ، قال : فإنه قد أراد ذلك : قال : فلمـــا رأيته قلت : فيكون هذا بمحضر منك فنتذاكر حروف عبد الله ، فقال : لا يكفي هذا ، قلت : وما تكره من هذا ، قال : أكره أن أقول : لـــيس هو كذا ، أو أقول : فيها واو ليس فيها واو"[١٠].

---

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي ، وفاته ٩٥ ، ٩٦ هـــ ، أخذ القرآن عن : الأسود النخعي ، وعلقمة بن قيس ، وعبيدة السلماني، عن ابن مسعود–رضي الله عنه–.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٨٠/٧ .

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن جمجمة بن سفيان أبو سفيان الرُّؤاسي الكوفي ، وفاته سنة ١٩٧ هـــ .

(٤) تقدم من شيوخ الإمام حمزة .

(٥) تقدم في الحديث السابق رقم (٥) .

(٦) تقدم في نفس هذا الباب في الحديث رقم (٤) .

(٧) مصنف ابن أبي شيبة ١٨٠/٧ ، غاية النهاية ٢٩/١ ، ٣٠ .

(٨) هو أبو محمد إسحاق بن يوسف بن يعقوب الأزرق الواسطي ، وفاته سنة ١٩٤ ، ١٩٥ هـــ .

(٩) هو أبو أسماء إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي ، وفاته سنة ٩٢ هـــ ، وقيـــل ســـنة ٩٤ هـــ ، في حبس الحجاج .

(١٠) مصنف ابن أبي شيبة ١٨١/٧ .

وذكره ابن الجزري بلفظ آخر في ترجمة إبراهيم التيمي في غاية النهاية .

قلت : وبناء على هذه النصوص وغيرها فلا يجوز لمسلم أن يطلق لسانه للتكلم فيما ثبت نقله من قراءات القرآن الكريم ، حتى ولو بتقديم أو تفضيل قراءة على الأخرى ، فكل ما ثبتت قرآنيته وجب قبوله ولو خالف ما عليه اللهجة .

وأئمة القراءات ما هم إلا نقلة لكلام الله سبحانه ، فليس لواحد منهم أن يغير أو يبدل فيما نقل إليه ، وتقدم كلام أبي عمرو بن العلاء :

" لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرىء به لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا "

وقد صح عن الإمام حمزة أنه ما قرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر . فقراءة القرآن سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، ولا دخل للرأي والاجتهاد فيها .

نقل ابن مجاهد بسنده عن زيد بن ثابت – رضي الله عنه – قوله :

" القراءة سنة ، فاقرءوه كما تجدونه"[١].

ونقل أيضاً بسنده عن عروة بن الزبير قوله : " إنما قراءة القرآن سنة من السنن ، فاقرءوه كما عُلِّمتموه "

وبلفظ آخر " فاقرءوه كما أُقْرِئْتُموه "[٢].

---

(١) كتاب السبعة ٥٠ .

(٢) كتاب السبعة ٥٢ .

ونقل أيضاً عن محمد بن المنكدر[١] قوله : " القراءة سنة ، يأخذها الآخر عن الأول " [٢].

ونقل أيضاً عن عامر الشعبي[٣] قوله : " القرٰاءة سنة ، فاقرءوا كما قــرأ أوّلوكم" [٤].

(١) هو أبو عبد الله محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمــي المــدني ، وفاتــه ١٣٠ ١٣١ هـــ .

(٢) كتاب السبعة ٥٠ .

(٣) هو أبو عمر عامر بن شراحيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي ، وفاته ما بــين ١٠٣ و ١٠٥ هــ ، وله ٨٢ سنة ، أخذ القرآن عن أبي عبد الرحمن السلمي وعلقمة بن قيس .

(٤) كتاب السبعة ٥٠ .

عاشراً : رسومات توضيحية لسند الإمام حمزة .

يتصل سند الإمام حمزة برسول الله – صلى الله عليه وسلم – في القــرآن من طرق متعددة منها العالي ومنها النازل ، وهذا من حيث القرب والبعد في السند إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فكلما قل العدد الذي بــين القارئ وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – كان السند عالياً ، وكلمــا زاد العدد كان السند نازلاً .

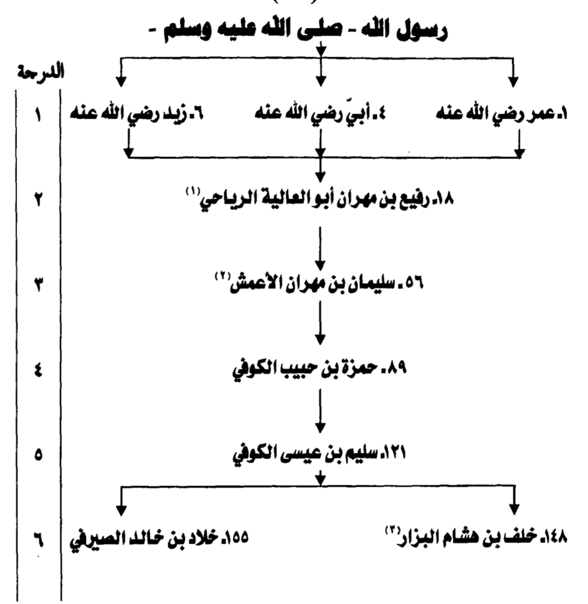
ومن خلال حصر وتتبع طرق أسانيد الإمام حمزة نجد أنه جاء في الدرجة الرابعة أي بينه وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – ثلاثة رجال ، وهذا على أعلى طرق سلسلة أسانيده ، وله طرق أخرى تنزل عن هذه الدرجة. والرسومات المرفقة توضح سند الإمام حمزة على أعلى طرق سنده ، وقد ذكرنا النازل من أسانيده في الحاشية .

كما توضح هذه الرسومات سند راوييه خلف وخلاد إليه .

وهذه الرسومات نقلاً من كتابنا (أسانيد القراء العشرة ورواهم البررة) المشتمل على رسومات توضيحية في العالي من طرق أسانيدهم إلى الــنبي – صلى الله عليه وسلم – وهو منبثق عن كتابنا (الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات) .

وننبه على أن الرقم الذي يقع قبل الاسم في الرسومات هو رقم ترجمته في كتاب (الحلقات المضيئات) ، والرقم الذي يقع بعد الاسم هــو رقــم الدرجة التي بينه وبين النبي – صلى الله عليه وسلم - .

والكتاب المذكور له ضوابط وتوضيحات في رسوماته ذكرت في مقدمته.



(١) أخذ أبو العالية أيضاً عن ابن عباس – رضي الله عنه – بسنده المتقدم وبهذا يترل درجة عن هذا الطريق .

(٢) سليمان بن مهران الأعمش أحد أئمة الأربع الشواذ .

(٣) خلف بن هشام هو نفسه الإمام العاشر من أئمة القراءات ، وجاء هنا في الدرجة السادسة على أعلى أسانيد الإمام حمزة وسيأتي في نفس الدرجة على أعلى أسانيده .

و لم يخالف في قراءته، قراءة الإمام حمزة إلا في مائة وعشرين حرفاً ، و لم ينفرد بحرف من هذه الأحرف التي خالف فيها حمزة عن قراءة واحد من الأئمة السبعة : وسيأتي هذا في سنده إن شاء الله تعالى .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

الدرجة			
١	٢. عثمان رضي الله عنه	٣. عليّ رضي الله عنه	٥. ابن مسعود رضي الله عنه
٢		١٢. زر بن حبيش الأسدي	
٣		٥٦. سليمان بن مهران الأعمش	
٤		٨٩. حمزة بن حبيب الكوفي	
٥		١٢١. سليم بن عيسى الكوفي	
٦	١٤٨. خلف بن هشام البزار		١٥٥. خلاد بن خالد الصيرفي[1]

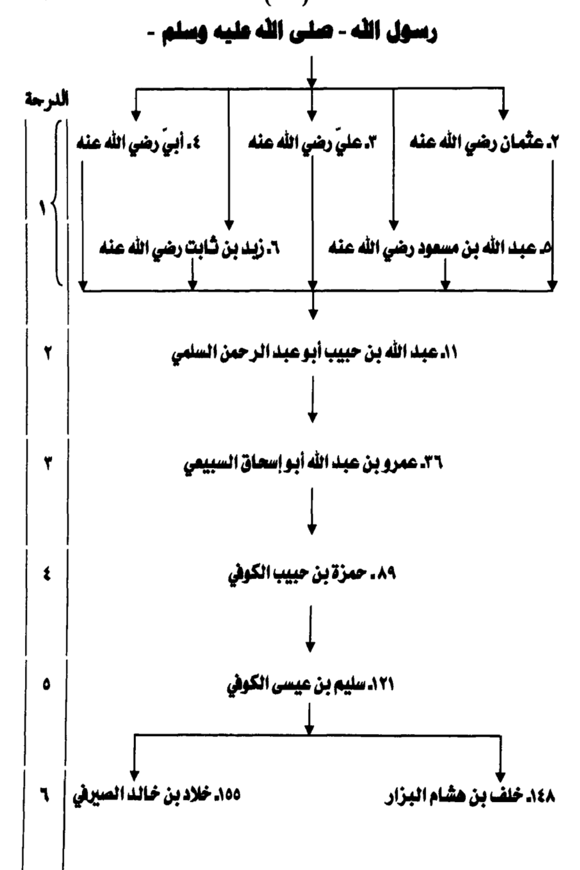
(١) ورد أنه روى القراءة عن شعبة عن الإمام عاصم ، وهذا يرفعه درجة في رواية القرآن ، ولكن المعمول به في الأسانيد روايته عن الإمام حمزة بواسطة سليم .

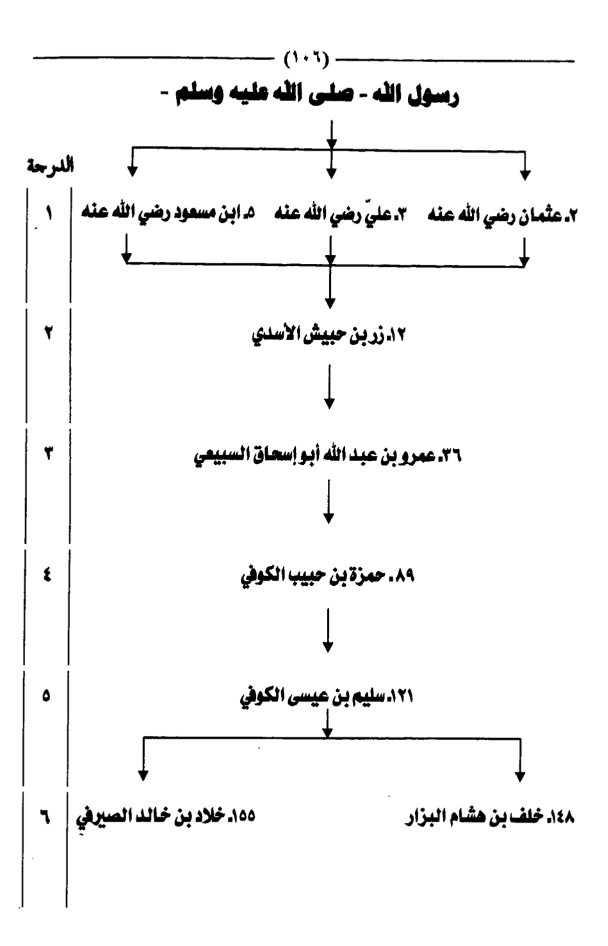
وعلى هذا تكون رواية خلف وخلاد عن الإمام حمزة بواسطة سليم بن عيسى ، أي بينهما وبين حمزة رجل ، فهما في الدرجة السادسة ، أي بينهما وبين النبي -صلى الله عليه وسلم - خمسة رجال ، وهذا على أعلى أسانيد حمزة .



(١) أخذ سليمان الأعمش أيضاً عن مجاهد بن جبر بسنده في قراءة أبي عمرو ، وعن الإمام عاصم بسنده المتقدم وبهذا يترل درجة ، وأخذ سليمان أيضاً عن ٤٢- إبراهيم بن يزيد النخعي عن الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس وعبيدة السلماني ، بسندهم الآتي هنا في قراءة حمزة ، وبهذا يترل سليمان درجة أيضاً ، وأخذ سليمان أيضاً عن ٣٥- يحيى بن وثاب الأسدى وأخذ يحيى عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش وسعد بن إياس الشيباني بسندهم المتقدم في قراءة عاصم ، وأخذ يحيى أيضاً عن الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس وعبيدة السلماني بسندهم الآتي كما ذكرنا ، وأخذ يحيى أيضاً عن ٢١- عبيد بن نضلة الخزاعي ، و ٣١- مسروق بن الأجدع الهمداني ، عن ابن مسعود -رضي الله عنه- كما أخذ عبيد بن نضلة أيضاً عن علقمة بن قيس .

وعلى هذا يترل سليمان الأعمش درجة من جميع طرق يحيى بن وثاب ، ويترل درجتين من طريق يحيى عن عبيد بن نضلة عن علقمة .


رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
الدرجة
٢. عثمان رضي الله عنه
٣. عليّ رضي الله عنه
٤. أبيّ رضي الله عنه
٥. عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
٦. زيد بن ثابت رضي الله عنه
١
٢
١١. عبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمن السلمي
٣
٣٦. عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي
٤
٨٩. حمزة بن حبيب الكوفي
٥
١٢١. سليم بن عيسى الكوفي
٦
١٤٨. خلف بن هشام البزار
١٥٥. خلاد بن خالد الصيرفي


رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
الدرجة
١
٢. عثمان رضي الله عنه
٣. عليّ رضي الله عنه
٥. ابن مسعود رضي الله عنه
٢
١٢. زر بن حبيش الأسدي
٣
٣٦. عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي
٤
٨٩. حمزة بن حبيب الكوفي
٥
١٢١. سليم بن عيسى الكوفي
٦
١٤٨. خلف بن هشام البزار
١٥٥. خلاد بن خالد الصيرفي

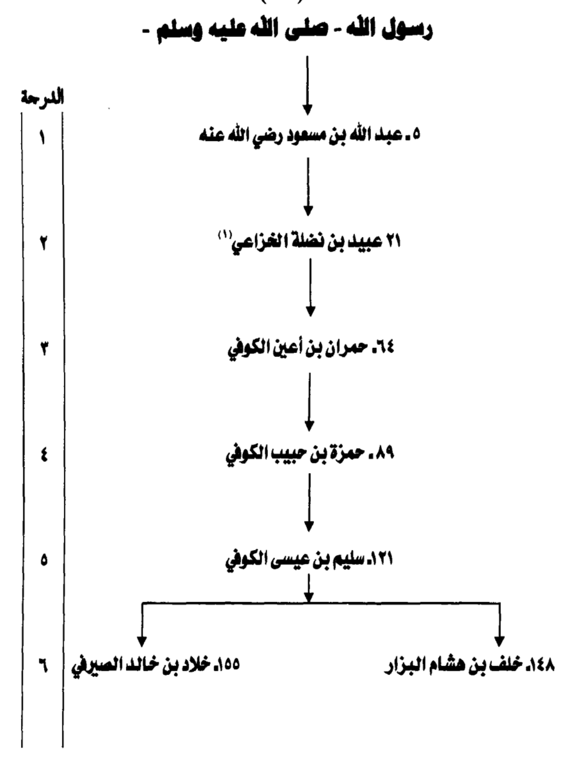
رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

الدرجة

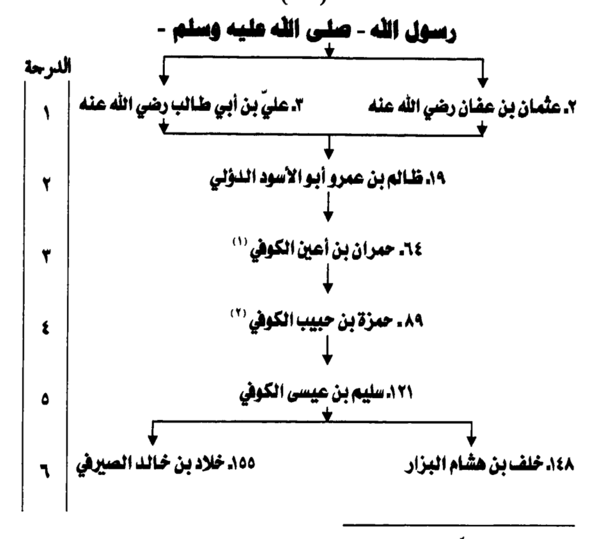
الدرجة	
١	٥. عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
٢	١٦. الأسود النخعي، ١٧. علقمة النخعي، ٢٣. عمرو بن شرحبيل، ٢٤. عمرو بن ميمون الأودي، ٢٩. عبيدة بن عمرو السلماني
٣	٣٦. عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي
٤	٨٩. حمزة بن حبيب الكوفي
٥	١٢١. سليم بن عيسى الكوفي
٦	١٤٨. خلف بن هشام البزار، ١٥٥. خلاد بن خالد الصيرفي

رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

الدرجة		
١	٣. عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه	٥. عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
٢	٢٨. عاصم بن ضمرة السلولي	٢٧. الحارث بن عبد الله الهمداني
٣	٣٦. عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي	
٤	٨٩. حمزة بن حبيب الكوفي	
٥	١٢١. سليم بن عيسى الكوفي	
٦	١٤٨. خلف بن هشام البزار	١٥٥. خلاد بن خالد الصيرفي



(١) أخذ عبيد أيضاً عن علقمة بن قيس بسنده المتقدم ، وبهذا ينزل درجة .



---

(١) أخذ حمران أيضاً عن يحي بن وثاب بسنده المتقدم في الحاشية ، كما أخذ حمران عن أبي جعفر الباقر ، الآتي ذكره بعد قليل ، ومن هذين الطريقين يترل حمران ما بين الدرجة والدرجتين .

(٢) فهذه تسع طرق للإمام حمزة ، ثلاث من طريق الأعمش ، وأربع من طريق السبيعي ، واثنان من طريق حمران ابن أعين ، جميعها متساوية الدرجة ، ومن خلالها يكون الإمام حمزة في الدرجة الرابعة ، أي بينه وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – ثلاثة رجال .

وأخذ حمزة أيضاً عن ٨٢ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أخيه ٥٥ـ عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن والده ، ٣٤- عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – كما أخذ محمد ابن أبي ليلى عن سليمان الأعمش بأسانيده المتقدمة ، وأخذ أيضاً عن٥٩- عامر بن شراحيل الشعبي و٧٣- المنهال بن عمرو الأسدي =

وبهذا نصل إلى نهاية هذا البحث ، شاكرين الله على ما وفقنا في نقله وقوله ، راجين به النفع والسداد ، متمنين به غلق هذا الباب .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين . .

= فأخذ الشعبي عن أبي عبد الرحمن السلمي وعلقمة بن قيس النخعي ، بسندهما المتقدم في نفس أسانيد حمزة ، وأخذ المنهال عن سعيد بن جبير ، بسنده المتقدم في أسانيد أبي عمرو ، وأخذ محمد بن أبي ليلى أيضاً عن طلحة بن مصرف الآتي ذكره .

وأخذ حمزة أيضاً عن ٥٨- طلحة بن مصرف الهمداني عن سليمان الأعمش بسنده المتقدم ، وعن يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي بسندهما المتقدم في الحاشية .

وأخذ حمزة أيضاً عن ٨٥- جعفر بن محمد الصادق ، عن والده ٥٣- محمد بن علي الباقر ، عن والده ٤١- علي بن الحسين زين العابدين عن والده ٢٦- الحسين بن علي بن أبي طالب وأخذ الحسين عن والده علي بن أبي طالب - رضي الله عن الجميع - كما أخذ الحسين أيضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي بسنده المتقدم .

وأخذ حمزة أيضاً عن ٨٦- منصور بن المعتمر السلمي ، عن سليمان الأعمش ومجاهد بن جبر وإبراهيم النخعي بأسانيدهم المتقدم ذكرها .

وأخذ حمزة أيضاً عن ٨٧- المغيرة بن مقسم الضبي ، عن الإمام عاصم وإبراهيم النخعي بسندهما المتقدم ، مع ملاحظة أن سند إبراهيم النخعي في الحاشية من نفس أسانيد حمزة .

وأخذ حمزة أيضاً عن ٨٨- ليث بن أسلم الكوفي ، عن مجاهد بن جبر ، بسنده المتقدم .

ومن هذه الطرق السابقة يترل الإمام حمزة ما بين الدرجة والدرجتين والثلاث .

المراجع

(١) **" أسد الغابة في معرفة الصحابة "**

لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري ، ت سنة ٦٣٠هـ مكتبة ابن تيمية ، كتاب الشعب ، القاهرة.

(٢) **" الإصابة في تمييز الصحابة "**

للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، "٧٧٣–٨٥٢هـ" تحقيق د/ طه محمد الزيني ، مكتبة ابن تيمية القاهرة سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٣) **" الأعلام "**

لخير الدين الزركلي .

دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، فبراير ١٩٩٧م .

(٤) **" الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف " في الفقه الحنبلي**

للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادي ثم الدمشقي الحنبلي ، ٨١٧ - ٨٨٥هـ .

صححه وحققه محمد حامد الفقي — دار إحياء التراث العربي — الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٥) **" البداية والنهاية "**

للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي " ت سنة ٧٧٤ " تحقيق أحمد عبد الوهاب بدير، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة العاشرة سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .

(٦) " البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة "

للشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي أبي محمد الدمنهوري ثم القاهري ، ١٣٢٥ – ١٤٠٣هـ .

الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٧) " تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام "

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، " ت سنة ٧٤٨هـ "

تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان

الطبعة الأولي، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

(٨) " تاريخ بغداد أو مدينة السلام "

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي " ت سنة ٤٦٣هـ"

دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان.

(٩) " التاريخ لابن معين "

للإمام يحيى بن معين بن عون بن زياد أبي زكريا المرى البغدادي ١٥٨هـ - ٢٣٣هـ .

دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور يوسف –جامعة الملك عبد العزيز–الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م – مطابع الهيئة العامة للكتاب .

(١٠) **" تحبير التيسير "**

للحافظ محمد بن محمد بن الجزري " ت سنة٨٣٣ هـ"

تحقيق الشيخ/ عبد الفتاح القاضي والشيخ محمد الصادق قمحاوي ، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.

(١١) **" تذكرة الحفاظ "**

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، " ت سنة ٧٤٨هـ"

دار أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة.

(١٢) **" التذكرة في القراءات الثمان "**

للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي " ت سنة ٣٩٩هـ"

دراسة وتحقيق د/ أيمن رشدي سويد الدمشقي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(١٣) **" تقريب التهذيب "**

للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني"٧٧٣-٨٥٢هـ"

مطبعة دار القلم للطباعة والنشر، دمشق ، دار الرشد ، سوريا ، حلب ، الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

(١٤) **" تهذيب التهذيب "**

للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ – ٨٥٢هـ .

دار الكتاب الإسلامي – القاهرة .

(١٥) **" تهذيب الكمال في أ سماء الرجال "**

للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ، ٦٥٤ – ٧٤٢ هـ .

تحقيق الدكتور بشار عواد معروف – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(١٦) **" توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم "**

لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي " ت سنة٨٤٢هـ".

مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـــ ١٩٩٣م.

(١٧) **" التيسير في القراءات السبع "**

للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت سنة ٤٤٤ هـ .

عني بتصحيحه " أوتو يرتزل " .

دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦ م .

(١٨) "الجرح والتعديل"
للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد التميمى الرازى ، ت سنة ٣٢٧هـ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الهند – الطبعة الأولى ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.
(١٩) " خلق أفعال العباد "
للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ،١٩٤ – ٢٥٦ هـ
قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه بدر البدر، الدار السلفية – الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م
(٢٠) " ذيل ميزان الاعتدال "
للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين المعروف بالعراقي"٧٢٥–٨٠٦هـ"
المحقق عبد القيوم عبد رب النبي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
(٢١) " السبعة "
لأبى بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي "٢٤٥–٣٢٤هـ"
تحقيق د / شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر.
(٢٢) " سير أعلام النبلاء "
لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، " ت سنة ٧٤٨ هـ "
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

(٢٣) **" الشرح الكبير على متن المقنع " في الفقه الحنبلي**

للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، ٥٩٧ – ٦٨٢هـ .

دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

في هامش كتاب المغني لابن قدامة .

(٢٤) **" صحيح البخاري "**

للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ت سنة٢٥٦هـ

مراجعة وضبط وفهرسة الشيخ محمد علي قطب والشيخ هشام البخاري، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .

(٢٥) **" صحيح مسلم "**

للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد أبي الحسين القشيري النيسابوري ، ت سنة ٢٦١هـ .

طبعة رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(٢٦) **" الطبقات الكبرى لابن سعد ".**

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ، ١٦٨– ٢٣٠ هـ

الطبعة العاشرة، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.

(٢٧) **" طبقات خليفة ".**

لأبي عمرو خليفة بن خياط شباب العصفري " ت سنة ٢٤٠ هـ "

تحقيق أكرم ضياء العمري ، الطبعة الأولى ، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

(٢٨) **" العبر في خبر من غبر "**

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، " ت سنة ٧٤٨هـ "

تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .

(٢٩) **" غاية النهاية في طبقات القراء "**

للحافظ محمد بن محمد ابن الجزري، " ت سنة ٨٣٣ هـ "

تحقيق ج برجستراسر، مكتبة الخانجي ، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ- ١٩٣٢ م.

(٣٠) **" فتح الباري بشرح صحيح البخاري "**

للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ.

دار الريان للتراث - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٣١) **" الفروع "في الفقه الحنبلي "**

للشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح بن مفرج الحنبلي المقدسي ٧٠٨ - ٧٦٣هـ .

مكتبة بن تيمية - القاهرة .

(٣٢) " فوات الوفيات "
لمحمد بن شاكر بن أحمد صلاح الدين الكتبي الدمشقي ، ت ٧٦٤ هـ .

(٣٣) " كتاب الثقات"
للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حـــاتم التميمى البستي ت سنة ٣٥٤هـ .
مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الهند — الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

(٣٤) " كتاب سيبويه "
لإمام النحاة أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه ١٤٨ — ١٨٠هـ .
تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون .
مكتبة الخانجي — القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٣٥) " كشاف القناع عن متن الإقناع " في الفقه الحنبلي "
للشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي ، ١٠٠٠ — ١٠٥١هـ .
عالم الكتب — بيروت .

(٣٦) " الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها "
للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، ٣٥٥ — ٤٣٧هـ .
مؤسسة الرسالة — بيروت — الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

(٣٧) " **لسان الميزان** "

للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني "٧٧٣–٨٥٢هـ" .

دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراث الإسلامي، الطبعة الثانية.

(٣٨) " **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** "

للحافظ محمد بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي " ت سنة ٣٥٤هـ"

تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت لبنان

طبعة ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م.

(٣٩) " **مجموع الفتاوى** "

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، ٦٦١ – ٧٢٨هـ .

جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي .

دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

(٤٠) " **المستدرك على الصحيحين** "

للإمام الحافظ الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري ٣٢١ – ٤٠٥هـ .

دار المعرفة – بيروت لبنان .

(٤١) **" مسند الإمام أحمد بن حنبل "**

للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني البغدادي ، ١٦٤ – ٢٤١هـ .

المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

(٤٢) **" مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار "**

للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي ، ت ٢٣٥هـ .

دار الفكر – بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

(٤٣) **" المعجم الكبير "**

للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، ٢٦٠ – ٣٦٠هـ.

تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي – مكتبة بن تيمية القاهرة .

(٤٤) **" معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار "**

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، " ت سنة ٧٤٨هـ "

تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤط وصالح مهدي عباس ،

مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٤٥) **" المغني " في الفقه الحنبلي .**

للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الدمشقي ، ٥٤١ – ٦٢٠هـ.

دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٤٦) **" الموضح في وجوه القراءات وعللها "**
للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم ، ت بعد سنة ٥٦٥هـ .
تحقيق ودراسة الدكتور عمر حمدان الكبيسي - مكة المكرمة
الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة — الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

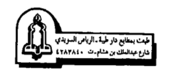
(٤٧) **" ميزان الاعتدال في نقد الرجال "**
لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، " ت سنة ٧٤٨هـ "
تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

(٤٨) **"الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة"**
للإمام أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي الدمشقي ، ٣٦٢ -٤٤٦هـ .
تحقيق الدكتور دريد حسن أحمد ، قدم له وراجعه الدكتور بشار عواد معروف .
دار الغرب الإسلامي — الطبعة الأولى .

(٤٩) **" وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان "**
لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان " ٦٠٨ — ٦٨١هـ "
تحقيق د/إحسان عباس، دار جهاد، بيروت سنة ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨م .

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة


طبعت بمطابع دار طيبة ـ الرياض السويدي
شارع عبدالملك بن هشام ـ ت ٤٢٨٣٨٤٠



ردمك : ٩٩٦٠-٤٤-٧٥٠-٢

مطبعة دار طيبة - الرياض - ت: ٤٢٨٣٨٤٠